ما شذ في القياس وقل في الاستعمال
عند البصريين

د/ أحمد إسماعيل حسن يونس
مدرس في قسم اللغويات في كلية الدراسات
الإسلامية والعربية للبنين بدسوق

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

ما شذ في القياس وقل في الاستعمال عند البصريين

أحمد إسماعيل حسن يونس

قسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق

d.ismael@azhar.edg.eg

ملخص

يعالج هذا البحث مسألة من المسائل التي قل البحث فيها وهي (ماشذ في القياس وقل في الأستعمال عند البصريين) ولاشك أنها مسألة مهمة ركزت على ما أستعمله العرب في كلامهم وكان شاذاً خارجاً عن القياس ، وقد عولجت هذه المسألة من خلال مذهب البصريين الذين جمعوا اللغة من أفواه العرب ، فما وجدوه متفقاً مع قواعد النحو التي وضعوها جعلوه أصلاً وقاسوا علية غيره ، وما وجدوه مخالفاً تلك القواعد جعلوه شاذاً خارجاً عن القياس وقد أحتوى هذا البحث على كثير من تلك المسائل في معظم أبواب النحو العربي وقد عالجناها بقدر المستطاع .

الكلمات المفتاحية :- القلة – الندرة – الشذوذ – الأستعمال – الغلط – الخطأ – البصريون

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

There is no difference in measurement and less use among the optics

Dr. Ahmed Ismail Hussein Younis
Lecturer, Department of Linguistics, Faculty of Studies
Islamic and Arab Boys in Desouk - Al Azhar University
Email: d.ismael@azhar.edg.eg

Abstract

This research deals with one of the less researched issues (which is a mismatch in measurement and less use in visuals). There is no doubt that it is an important issue that focused on what the Arabs used in their words and was an anomaly outside the measurement. The mouths of the Arabs, what they found in conformity with the rules of grammar that they have made it originally and measured it against others, and what they found contrary to those rules made him an anomaly beyond measurement .This research has contained many of these issues in most sections of Arabic grammar and we have addressed as much as possible.

key words :- Oligarchs - scarcity - anomalies - use - mistake - error - visual

(المقدمــة)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين. وبعد

فإن علم النحو من أجل العلوم وأرفعها قدرًا لتعلقه بخدمة كتاب الله تعالي وقد بذل النحاة جهدًا كبيرًا في جمع هذا العلم من أفواه العرب وخلال جمعهم لمادة هذا العلم صادفوا الكثير الشائع في لسان العرب فجرى علي قياسهم الذي وضعوه، فكان صحيحًا قويًا جاريًا علي القياس وصادفوا أيضًا القليل والنادر والشاذ والضعيف من كلام العرب فأخذوه أيضًا ووصفوه بأنه شاذ خارج عن القياس الذي وضعوه.

وأحيانًا تجد الشائع الكثير في ألسنة العرب غير جارٍ علي القياس وهو ما يسمي بالشاذ في القياس الكثير في الاستعمال أي أنه مستعمل في ألسنة الناس بكثرة ولكنه لا يوافق القياس الذي وضعه النحاة.

وأحيانًا تجد كلامًا من كلام العرب شذ عن القياس واستعمله العرب ولكن بقله، وهذا ما يسمي بالشاذ في القياس القليل في الاستعمال.

وهذا هو موضوع هذا البحث الذي نحاول – بقدر ما يوفقنا الله تعالي من خلاله أن ندور حول هذا الكلام الذي شذ عن قياس النحاة وقل استعماله علي ألسنة العرب، وذلك عند النحاة البصريين مركزين في ذلك علي أكبر عالمين من علماء البصرة (سيبويه والمبرد) فهما عنوان المدرسة البصرية محاولين جمع هذه المادة من (الكتاب والمقتضب والكامل) وغيرها من الكتب النحوية التي عنت بهذا الأمر.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، وفهارس أما المقدمة ففيها بيان قدر علم النحو عمومًا ثم أهمية هذا الموضوع خصوصًا والحرص علي دراسته.

وأما التمهيد: فقد اشتمل علي: معنى الشذوذ في اللغة وأقسام الشذوذ في اصطلاح النحاة، والفرق بين الضرورة والشذوذ وفوائد الشذوذ. وأما الفصل الأول فقد اشتمل علي: الشاذ في القياس القليل في الاستعمال عند سيبويه واما الفصل الثانى فقد اشتمل على الشاذ فى القياس القليل فى الاستعمال عند المبرد . واما الفصل الثالث فقد اشتمل على الشاذ فى القياس القليل فى الاستعمال فى الابواب النحوية والمسائل المتعلقة بها

وأما الخاتمة فقد اشتملت علي نتائج البحث ثم الفهارس.

والله ولي التوفيق

التمهيد

(١) معنى الشذوذ في اللغة:

جاء في لسان العرب: شذَّ عنه يَشِذُّ شذوذًا انفرد عن الجمهور وندر فهو شاذ(١)

وفي تهذيب اللغة: (وشذاذ الناس الذين ليسوا في قبائلهم ولا منازلهم، وشذاذ الناس متفرقوهم)(٢)

معنى القليل:

قال ابن منظور: (جاءوا شذَّاذًا أي قلالاً)(٣)

معنى النادر:

قال ابن منظور: (شذَّ الشيء يَشِذُّ شذًّا وشذوذًا ندر عن جمهوره)(٤)

وقال الفيروز أبادي: (ندر عن الجمهور) (٥)

وجاء في القاموس المحيط أيضًا: (أشذَّ جاء بقول شاذ، والشيء نحّاه وأقصاه)(٦)

وفي معجم الأدباء وصف ياقوت الحموي الشذوذ بالخطأ فقال في حديثه عن الإمام الكسائي: (إن الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو)(٧)

(١) لسان العرب مادة (شذ ذ) ومختار الصحاح لأبي بكر الرازي ٣٣٢ مادة (ش ذ ذ)
(٢) تهذيب اللغة ٢٧١/١١ والمعجم الوجيز ٣٣٨ مادة (ش ذ ذ)
(٣) لسان العرب ٤٩٤/٣
(٤) السابق ٤٩٤/٣
(٥) القاموس المحيط ٣٥٤/١ وانظر تاج العروس ٦٦/٢
(٦) السابق ٣٥٤/١ وانظر المعجم الوسيط ١/ ٤٧٩
(٧) معجم الأدباء ٣٥٤/١٣

(٢) أقسام الشذوذ في اصطلاح النحاة:

الشذوذ في اصطلاح النحاة على ثلاثة أقسام[١]

١- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس[٢]

ومن ذلك قولهم: استصوبتُ الأمر، والقياس: استصبتُ الأمر وأغْيَلَت المرأة[٣] والقياس: أغالت، واستنوق الجمل واسْتَتْيَسَتْ الشاة واستفيل الجمل[٤]

وهذا النوع ((لابد فيه من إتباع السمع الوارد فيه نفسه ولكن لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلي غيرهما، ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم، ولا في استساغ استسوغ ولا في استباع: استبيع ولا في أعاد: أعود))[٥]

٢- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال[٦]

ومن ذلك النوع: الماضي من (يذر ويدع)[٧] ومنه قول أبي الأسود الدؤلي من قصيدة يعاتب بها صديقًا، وقد أتي فيها بالفعل الماضي من (يدع):

ليت شعري عن خليلي ما الذي ∴ غاله في الحب حتى ودعه[٨]

ومنه قراءة (ما وَدَعَكَ ربُّكَ) [٩] وأما استعمال المضارع فجائز ومنه قول الفرزدق[١٠]

(١) الخصائص لابن جنى ٩٧/١ والمزهر للسيوطي ١/ ٢٧٧ والمصباح المنير ٣٨٦/١
(٢) الخصائص ٩٩/١ والمزهر ٢٧٧/١
(٣) لسان العرب ٥١٠/١١
(٤) لسان العرب ٥٣٤/١١ والخصائص ١٠٠/١ والمزهر ٢٢٩/١
(٥) الخصائص ٩٩/١
(٦) الخصائص ٩٦/١
(٧) السابق ٩٧/١ ولسان العرب ٣٨٢/٨ والمزهر ٢٢٩/١
(٨) ديوان أبي الأسود الدؤلي ٣٦ والخصائص ٩٩/١
(٩) الخصائص ٩٩/١
(١٠) لسان العرب ٣٨٢/٨ والخصائص ٩٩/١

وعَضَّ زمانُ بابنِ مروانَ لم يَدَعْ ٭ من المال إلا مُسْحِتُ أو مُجْلِفُ

ومن هذا النوع قولهم: (مكان مْبقلُ) وهذا هو القياس لأن فعله (أبقل) ولكن الأكثر في السماع (بَاقِلُ).

قال أبو داود لابنه داود: يا بني ما أعاشك بعدي؟ قال داود:

أعاشني بعدك وادٍ مبقلِ ٭ آكل من حوذانه وأَنْسُلُ[١]

ومن هذا النوع أيضًا: اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ) مثل: كاد زيد أن يقوم وهذا قليل شاذ في الاستعمال، وليس قبيحًا ولا يأباه القياس[٢]

ومن ذلك أيضًا: مجيء خبر (عَسَى) اسمًا صريحًا مثل: عسى زيد قائِمًا

وفي المثل: (عَسى الغويرُ أبؤسًا) [٣]

قال ابن جنى: (فإن كان الشيء شاذًا في السماع مطردًا في القياس تحاميت ما تحامت ألعرب من ذلك وجريت في نظيره علي الواجب في أمثاله، من ذلك: امتناعك من وذر وودع لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو (وزن ووعد ولو لم تسمعها) [٤]

وهذا النوع شاذ ((لا يحتج به في تمهيد الأصول لأنه كالمرفوض))[٥]

(١) الحوذان: بقلة من بقول الرياض لها نوار أصفر رائحته طيبة. لسان العرب ١١٠/١٣
(٢) الخصائص ١٠٠/١
(٣) مجمع الأمثال للميداني ٦٤٠/١
(٤) الخصائص ٩٩/١ والمزهر ٢٧٧/١
(٥) المصباح المنير ٣٨٦/١

٣- شاذ في القياس والاستعمال[١]

ومن أمثلة هذا النوع: ما جاء في المزهر من قول السيوطي: (وفي أمالي ثعلب: قال أبو عثمان المازني: قالت العرب: زُهِيَ الرجل وما أزهاه، وشُغِل وما أشغله، وجُنّ وما أجنه هذا الضرب شاذ وإنما يحفظ حفظًا) [٢]

ومن خلال البحث في النحو العربي ((نلحظ أن النحاة لم يستخدموا جميع المصطلحات التي خصصها اللغويون لمعنى الشذوذ، بل استخدموا بعضها وأهملوا البعض الآخر، ومن الألفاظ التي لم تهمل وبقيت حيّة عندهم كلمة (ندر) [٣]

وقد وجدنا النحويين فعلًا قد استخدموا لفظة (شاذ) مرادفة للفظة (نادر) وذلك عند حديثهم عن ظاهرة الشذوذ في زيادة (كان) إذا أجازوا زيادتها في شيئين، وأكثر ما يكون ذلك بين (ما) وفعل التعجب نحو (ما كان أحسن زيدًا) وبين الصفة والموصوف كقول الفرذق: [٤]

فكيف إذا مررت بدار قومٍ ∴ وجيران لنا كانوا كرام

وقد شذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله: [٥]

سراة بني أبي بكر تسامى ∴ علي كان المُسَوَّمة العِرابِ

أما إذا خرجت (كان) عن التحديد الذي رسموه لها فتصبح شاذة أو نادرة[٦]

(١) الخصائص ٩٩/١ والمزهر ٢٢٩/١ والمصباح المنير ٣٢٦/١
(٢) المزهر ٢٣١/١
(٣) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٢٨
(٤) شرح ابن عقيل ١٦٨/١ والبيت للفرزدق عن قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك. أنظر شرح الشواهد للعيني علي شرح الأشموني تجاشيه الصبان ٢٤٠/١ والمساعد ٢٦٩/١.
(٥) شرح الأشموني ١١٧/١ وشرح ابن عقيل ١٦٩/١ والدرر اللوامع ٨٩/١ والمساعد ٢٧٠/١ وشرح الكافية الشافية ٤١٢/١ والتوطئة ٢٢٥ والتصريح ١٩٢/١ وإصلاح الخلل ١٥٧ وأوضح المالك ٢٥٧/١.
(٦) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٢٩

وقد أطلق الأشموني في شرحه على الألفية مصطلح (ندر) على الشذوذ وذلك عندما تعرض

لقول الشاعر:

أنت تكون ماجد نبيلُ ∴ إذا تهب شمأل بَلِيلُ[١]

فهذا دليل واضح علي ترادف اللفظين (شذَّ وندر) عند النحاة[٢]

ولم يقتصر مفهوم (النادر) علي الشاذ فقط، بل استعمل في مواضع أخرى من كلام العرب. [٣]

فمن ذلك أن بعض كتب اللغة أطلق عليها هذا المصطلح (النادر) ومنها (كتاب النوادر لأبي عمر الشيتاني) [٤] و(كتاب النوادر لأبي زيد الأنصاري) [٥] وكتاب النوادر لليزيدي[٦] وكتاب (النوادر لابن الأعرابي)[٧]

كما أطلق لفظ النادر علي الشيء الغريب الذي لم يعهد الناس مثله، كما ورد في كتاب العقد الفريد لابن عبد ربه باب سماه (نوادر من النحو) جاء فيه: ((وقد سمي الشيء باسم الشيء إذا جاوره قال الشاعر: (الفرزدق)

أخذنا بآفاق السماءِ عليكم ∴لنا قمراها والنجوم الطوالع

فقوله (لنا قمراها) يريد الشمس والقمر، ومن ذلك قول الناس في العمرين (أبي بكر وعمر) [٨]

(١) شرح الأشموني ١١٨/١ والدرر اللوامع ٨٩/١ والمساعد ٢٦٨/١ والارتشاف ١١٨٦/٣
(٢) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٢٩
(٣) السابق ٢٩ بتصرف
(٤) شرح شواهد المغني للسيوطي ١١/١ وخزانة الأدب ٢٣/٢
(٥) السابق
(٦) السابق
(٧) السابق
(٨) العقد الفريد ٤٨٦/٢

وقال الفرزدق:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم ،خضع الرقاب نواكس الأبصار

قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد النحوي: في هذا البيت شيء مستطرف عند أهل النحو، وذلك أنه جمع (فاعل علي فواعل) وإذا كان هكذا لم يكن بين المذكر والمؤنث فرق، لأنك تقول: ضاربة وضوارب، ولا يقال في المذكر إلا في موضعين، وذلك قولهم: فوارس وهوالك) ولكنه اضطر في الشعر فأخرجه عن الأصل، ولولا الضرورة ما جاز له ذلك. [١]

نبذة عن القياس :

أما القياس فهو خلاف الشاذ، وهو ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، قال وهو معظم النحو والمعول في غالب مسائله عليه، ولهذا قيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب))[٢]

والقياس في العربية علي أربعة أقسام[٣] حمل فرع علي أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد، وينبغي أن يسمي الأول والثالث قياس المساوي، والثاني قياس الأوْلى، والرابع قياس الأدون، وكانت العرب تشبه شيئًا بشيءٍ وتقيس على هذا المنوال)) [٤] فإذا خرج القول عن قياسه وصفوه بالشذوذ[٥]

ونقل السيوطي عن ابن السراج في الأصول: ((أعلم أنه ربما شذ من بابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا أطرد في جميع الباب لم يكن بالحرف

(١) العقد الفريد لابن عبد ربه ٤٨٨/٢ وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٣٠
(٢) الاقتراح للسيوطي ٤٠
(٣) السابق ٤٩
(٤) السابق ٤٩
(٥) ظاهرة الشذوذ وفي النحو العربي ٣٢

الذي يشذ منه، وهذا يستعمل في جميع العلوم، ولو اعترض بالشاذ علي القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى سمعت حرفًا مخالفًا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ))[١]

وقال بعضهم: ((إن النحاة لما استقرءوا كلام العرب وحده قسمين:

قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياسًا مطردًا وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقلته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ وأوقفوه علي السماع، لا لأنه غير فصيح بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه)) [٢]

وكتاب سيبويه ((مملوء بالقياس والعلل، وقد استعمله في مهارة وكثرة فهو يولد من الشيء أشياء ويعلل ويقيس)) [٣]

وكان القياس عند القدماء من النحويين شيئًا مهمًا جدًا إذ هو أصل القواعد وميزان الكلام، يقول الكسائي:[٤]

إنما النحو قياس يتبع ٭ وبه في كل أمر ينتفع

ويقول الفارسي: ((لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية)) [٥]

وقال ابن جني: ((إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً وجب أن يكون قياسًا وعقلاً))[٦]

ويقول ابن الأنباري: ((إن إنكار القياس لا يتحقق، لأن من أنكر القياس فقد أنكر النحو)) [٧]

(١) المزهر للسيوطي ٢٣٢/١
(٢) دراسات في العربية ٣٣
(٣) ضحى الإسلام ٢٩٢/٢
(٤) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٣٦
(٥) العلة النحوية ٧٤
(٦) السابق ٧٥
(٧) السابق ٧٥

وعلى الرغم من ذلك ومع هذه الأهمية للقياس فقد أنكره بعض العلماء المحدثين، ونادي بإلغائه ابن مضاء الأندلسي[١]

ومن المحدثين، الذي وسموا القياس بأنه تشدد وضيق الدكتور أحمد مكي الأنصاري حيث قال: ((أدي ذلك إلي أن يصطبغ هذا التيار بصبغة التشدد والتزمت وتضييق الخناق علي كل ناطق بالعربية مهما بلغت فصاحته طالما لم يتفق مع القياس الذي وضعوه بأيديهم)) [٢]

والحق أن القياس هو ميزان العربية وهو الأصل والأساس الذي يرجع إليه الناطقون بها، وهو لا يمكن أن يوجه إليه أي نوع من أنواع النقد أو الطعن، لأن من وصف القياس بهذه الأوصاف فقد أراد تحطيم النحو بل اللغة كلها، وكما يقول ابن الأنباري (من أنكر القياس فقد أنكر النحو)

(٣) الفرق بين الضرورة والشذوذ

عندما تحدث سيبويه في كتابه عن الضرورة ذكر أنها عبارة عن ما يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف وحذف ما لا يحذف[٣]

وذكر السيوطي أن الضرورة مقصود بها ((أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم النثري)) [٤]

ويقول الألوسي في الضرائر ((ذهب الجمهور إلي أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحه أم لا)) [٥]

(١) الرد على النحاة ٨٠
(٢) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٣٧
(٣) الكتاب ٢٦/١، ٢٧ ط هارون
(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٥/١ ط حيدر أباد
(٥) الضرائر للألوسي ص٦

ويري ابن جنى ما يراه سيبويه في مفهوم الضرورة من أنها ما يباح للشاعر في الشعر إذ اضطر إلي ذلك فقال: (اعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يرد به استعمال[١]

والمبرد سار في طريق سيبويه في تحديد مفهوم الضرورة فهي عنده: خروج عن القياس التزم فيه الشعراء دون سواهم[٢]

والواضح مما سبق أن النحاة البصريين يرون أن الضرورة ما وقع خلاف القياس في الشعر وحده، أما الشذوذ ما وقع في النثر على خلاف القاعدة.

بينما نرى الإمام البغدادي في الخزانة يري أن ما وقع في الشعر لا يسمي ضرورة وإنما هو شذوذ[٣]

وفي مسألة (حتَّى) الجارة قال عنها الرضى: (إن الجر بها خاص بالظاهر خلافًا للمبرد الذي قال:

فلا والله لا يلفي أناس ∴ فتًي حتَّاك يا ابن أبي زياد

وهو شاذ)) [٤] فقال البغدادي: ((والأحسن أن يقول: ضرورة فإنه لم يرد في كلام منثور)) [٥]

ومن هذا يتبيّن أن الخروج عن القياس في ميدان الشعر لا يسمي ضرورة إلا في حالة واحدة إذا لم يرد له نظير في كلام منثور ويسمي شذوذًا إذا ورد له نظير. [٦]

(١) الخصائص ٣٩٦/١
(٢) المقتضب ١٠١/١ ، ١٣٩، ١٤١
(٣) خزانة الأدب ٤/ ٤٨٤ وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٤٢
(٤) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٤٢.
(٥) خزانة الأدب ٤٨٥/٤ والضرائر للألوسي ص٣٤
(٦) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٤٣

(٤) فوائد الشذوذ

علي الرغم من أن الشذوذ هو الخروج عن القياس إلا أن له فوائد حصرها العلماء فيما يلي:

أولاً: التوسع في مجال الاستعمال اللغوي: فكثير من الظواهر اللغوية قد خرجت عن قياس النحويين، وقد وصفوا هذه الظواهر بالشذوذ، وكان غرضهم من ذلك التوسع في الاستعمالات اللغوية والنحوية(١)

ثانيًا: التنبيه على الأصل: فالشذوذ قد يكون له فائدة في التنبيه على أصل الكلمة، ففي باب النداء قد خرج بعض الشعراء عن القياس، ومن ذلك قول الشاعر:

من أجلك يا التي تيَّمتْ قلبي ۞ وأنتِ بخيلة بالود عني

فقال النحاة: لا يجوز نداء ما فيه (أل) بيا قال السيوطي: ((شاذ قياسًا واستعمالاً، أما القياس فلما فيه من نداء ما فيه الألف واللام، وأما الاستعمال فلأنه لم يأت منه إلا حرف أو حرفان)) (٢)

ثالثًا: الشذوذ للتخفيف: فقد يكون إجراء الكلمة علي القياس مؤديًا إلى ثقلها فلجأوا إلي التخفيف، وهذا التخفيف أدي بها إلي الشذوذ قال الرضى: ((وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من ثلاثة إلي عشرة وفي المائة والألف وما يضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فآثروا التخفيف بالإضافة مع أنه قد جاء في الشذوذ على الأصل: خمسة أثوابًا ومائتين عامًا)) (٣)

(١) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٤٨ بتصرف
(٢) الأشباه والنظائر ٢١٦/١
(٣) شرح الكافيه ٢١٧/١ وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٥١

رابعًا: الشذوذ لكثرة الاستعمال: فقد يلجأ النحاة إلي استخدام الشذوذ بغرض كثرة الاستعمال، قال الرضي في حديثه عن (غدوة) مع (لدن) نحو قولهم: لَدُنْ غدوةً: ((أما النصب فإنه وإن كان شاذًا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف)) (١)

وقال السيوطي: ((ذهبت الشام ودخلت الدار والمسجد، ذهب الفارسي ومن وافقه إلي أنه مما حذف منه اتساعًا انتصب على المفعول به)) (٢)

(١) شرح الكافيه ٢٤/٢
(٢) الهمع ٢٠٠/١

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

الفصل الاول

ما شذ في القياس وقل في الاستعمال عند سيبويه

الشذوذ عند إمام النحاة (سيبويه)

القارئ لكتاب سيبويه يجد فيه كثيرًا من المصطلحات التي تدل على معنى الشذوذ، فمرة يعبر عنه بالضرورة ومرة بالشذوذ، ومرة بالغلط وغير ذلك، قال الأستاذ محمد علي النجار: ((وليس من الخطأ ما جاء عن العرب شاذًا عن القياس فهو مقبول عند العرب، ولا يتجاوز به ما قالوه، ومن الشذوذ ما جاء في التوهم وعبر عنه سيبويه بالغلط))[١]

ومعني الغلط عند سيبويه هنا أنه خارج عن القياس، قال الأستاذ عبد السلام هارون ((وأما قول سيبويه – رحمه الله – أنها غلط فإنه عنى أنها خارجة عن القياس، وهو كثيرًا ما يستعمل الغلط في كتابه بهذا المعنى))[٢]

وهناك كثير من التعبيرات التي استخدمها سيبويه في كتابه ليشير بها إلي معنى الشذوذ بمعنى الخروج عن القياس منها علي سبيل المثال: (لا تقول)[٣] (لا يكون) [٤] (لم نسمع عربيًا يقول) [٥] (لا يجوز البته) [٦] (لم يَحْسُنْ) [٧] (وقليل) [٨] و(قليل خبيث) [٩] و(قبيح) [١٠] و(قبيح جدًا) [١١] و(غريب) [١٢] و(غريب شاذ) [١٣] و(ضرورة) [١٤] و(ضعيف قبيح) [١٥] و(غلط) [١٦]

(١) محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة ص١٩
(٢) الكتاب ٣١/١، ٣٢ ط هارون
(٣) الكتاب ١٢٧/١، ١٦٧، ١٩٧ ط بولاق، ٢٥٢/١، ٣٣٢، ٣٩٤ ط هارون
(٤) الكتاب ١٦٧/١ ط بولاق، ٣٣٢/١، ٣٣٩ ط هارون
(٥) الكتاب ٣١٣/١ ط بولاق، ٢٠٢/٢ ط هارون
(٦) الكتاب ٦٣/١، ٣٠٩ ط بولاق، ١٢٤/١، ١٩٥/٢ ط هارون
(٧) الكتاب ١٢٢/١، ١٣٦، ١٥٢ ط بولاق، ٢٣٩/١، ٢٧٠، ٣٠٢ هارون
(٨) الكتاب ١٤٧/١، ١٥٣، ٢٧٧ ط بولاق، ٢٩٢/١، ٣٠٣، ١٢٥/٢ ط هارون
(٩) الكتاب ١٩٤/١ ط بولاق، ٣٨٩/١ ط هارون
(١٠) الكتاب ٦٨/١، ١١٦، ١٤٩ ط بولاق، ١٣٦/١، ٢٢٧، ٢٩٧ ط هارون
(١١) الكتاب ٢١٦/١ ط بولاق، ٤٣٤/١ ط هارون
(١٢) الكتاب ٣٢٢/٢ ط بولاق
(١٣) الكتاب ٣٢٨/٢ ط بولاق
(١٤) الكتاب ٥١/١، ٦٤، ٦٨ ط بولاق، ٩٨/١ ، ٩٩، ١٢٧، ١٣٤، ١٦٩ ط هارون
(١٥) الكتاب ١٣٢/١ بولاق، ٢٦٢/١، ٤٣٤ ط هارون
(١٦) الكتاب ٢٩٠/١، ٢٧٨/٢ ط بولاق، ١٥٥/٢ ط هارون

فكل هذه المصطلحات ذكرها سيبويه في كتابه وهي تدل علي الشذوذ والخروج عن القياس الذي اصطلح عليه النحاة في أبواب وقواعد النحو العربي، وهذه المصطلحات تنقسم إلي قسمين: مصطلحات بمعنى الشذوذ مثل قوله: (لم يجز، ولا تقل، ولا يجوز) ومصطلحات الشذوذ وما يقع في دائرته مثل قوله: (قليل وشاذ ونادر).

قال سيبويه: (ولا يجوز أن تقدم (عبد الله) وتؤخر (ما) ولا تزيل شيئًا عن موضعه) [١] وذلك في مسألة عدم جواز تقديم المتعجب منه على أداة التعجب مثل: عبد الله ما أحسن.

قال سيبويه: ((واعلم انه لا يجوز لك أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البته، إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا وذلك من قبيل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه وكثير في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الكلمة)) [٢]

وفي مسألة الفصل بين الفعل والعامل فيه يقول سيبويه:

((ألا ترى أنك لا تقول: جئتك كي زيد يقول ذاك، ولا خفت أن زيد يقول ذلك، فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه)) [٣]

ومن تعبيرات سيبويه في مصطلح (لم يحسن) قوله: ((ولو قلت: سوف زيدًا أضرب لم يحسن، أو قد زيدًا لقيت لم يحسن لأنها إنما وضعت للأفعال)) [٤] يعني أنه لا يجوز الفصل بين سوف والفعل وبين قد والفعل.

(١) الكتاب ٣٧/١ ط بولاق، ٧٣/١ ط هارون
(٢) الكتاب ٣٠٩/١ ط بولاق، ١٩٥/٢ ط هارون
(٣) الكتاب ٤٥٦/١، ٤٥٧ ط بولاق
(٤) الكتاب ٥١/١ ط بولاق ، ٩٨/١ ط هارون

وفي خبر المبتدأ الواقع بعد إذا الفجائية إذا كان فعلاً ماضيًا يري سيبويه أن ذلك قبيح بل قبيح جدًّا فيقول: ((وأما إذا فيحسن ابتداء الاسم بعدها تقول: جئت إذا عبد الله قائم، وجئت إذا عبد الله يقوم إلا أنها في فعل قبيحة نحو قولك: جئت إذا عبد الله قام)) (١)

وأما مصطلح (القبيح الضعيف فقد ذكره سيبويه عند حديثه عن اللام التي تصحب خبر (إن) والتي سماها النحاة من بعده اللام المزحلقة يقول سيبويه: ((زعم الخليل ويونس أنه لا تلحق هذه اللام مع كل فعل، ألا ترى أنك لا تقول: وعدتك أنك لخارج وإنما يجوز هذا في العلم والظن ونحوه، وما عداه فهو قبيح ضعيف نحو قولك: علمت إن زيدًا ذاهب)) (٢)

وفي مسألة (إلغاء العمل في مصدر الظن) ذكر سيبويه مصطلح (ضعيف) حيث قال: ((واعلم أن المصدر قد يلغي كما يلغي الفعل وذلك قولك: متى زيد ظنُّك ذاهب، وزيد ظني أخوك، وزيد ذاهب ظني، فإن ابتدأت فقلت: ظني زيد ذاهب كان ضعيفًا لا يجوز البته، كما ضعف أظن زيد ذاهب)) (٣)

وفي مسألة استعمال الاسم صفة ذكر سيبويه مصطلح (الضعيف القبيح) حيث قال: ((وهذا ضعيف قبيح لأنه اسم لم يجعل صفة، وإنما قاله النحويون تشبيها بقولهم: مررت بزيد أسدًا شدة)) (٤)

وفي مسألة العطف على اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر بالرفع ذكر سيبويه مصطلح الغلط فقال: ((واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنك وزيد ذاهبان)) (٥)

(١) الكتاب ٥٤/١، ٥٥ ط بولاق، ١٠٧/١ ط هارون
(٢) الكتاب ٤٧٤/١ ط بولاق
(٣) الكتاب ٦٣/١ ط بولاق، ١٢٤/١ ط هارون
(٤) الكتاب ٢١٦/١ ط بولاق، ٤٣٤/١ ط هارون
(٥) الكتاب ٢٩٠/١ ط بولاق، ١٥٥/٢ ط هارون

وفي مسألة تعدي الفعل اللازم دون واسطة حرف الجر عبر سيبويه عبر ذلك بمصطلح الشذوذ حيث قال: ((قال بعضهم: ذهبت الشام يشبه المبهم (والمبهم من الظروف ما لا يحتاج إلي واسطة مثل: اللحظة والوقت والزمان والحين والجهات الست) إذ كان مكانًا يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ، لأنه ليس في ذهب دليل علي الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل: ذهبت الشام دخلت البيت)) (١)

ومن الشذوذ عند سيبويه أيضًا: نصب (غدوة) بعد (لَدُنْ) والقياس فيها الجر قال سيبويه: ((إن لدُنْ مع غدوةً لها حال ليست في غيرها، تنصب بها كأنه ألحق التنوين في لغة من قال: لَدُ وذلك قولك: من لَدُنْ غدوةً، وقال بعضهم: لَدُنْ غدوةً، وقال بعضهم: لدَا غدوة، كأنه أسكن الدال ثم فتحها وأضاف، والجر في غدوة هو الوجه والقياس، وتكون النون من نفس الحرف بمنزلة نون (من وعن) وقد يشذ الشيء في كلامهم عن نظائره)) (٢)

وفي بعض المواضع كان سيبويه لا يصرح بمصطلح الشذوذ وكان يكتفي بمجرد التلميح عن طريق عباراته المختلفة التي يحكم بها على الأسلوب، ومن ذلك عبارة (أما أنت منطلقًا انطلقت معك) وهذا الأسلوب فيه من الحذف والتقدير ما فيه هو ثابت في كتب النحو كقاعدة مطردة، ولم يشر إليه أحد بالشذوذ، على الرغم من أن سيبويه أشار إلى شذوذه إشارة غير صريحة فهمت من خلال كلامه، قال سيبويه: ((ومن ذلك قول العرب: (أما أنت منطلقًا انطلقت معك) و(أما زيد ذاهبًا ذهبت معه، وقال الشاعر:

(١) الكتاب ٣٥/١، ٣٦ ط هارون، ١٦/١ ط بولاق
(٢) الكتاب ٢١٠/١ ط هارون، ١٠٧/١ ط بولاق

وهو عباس بن مرداس:

أبا خُراشَةَ أمَّا أنتَّ ذَا نَفَرٍ ۞ فَإنَّ قَوْمِي لم تأكلهم الضَّبُعُ[١]

وأصل هذه العبارة: (لأن كنت ذا نفر فخرت) ثم حذفت لام التعليل ومتعلقها (فخرت) فصارت العبارة (أن كنت ذا نفر) ثم حذفت (كان) وعوض عنها بـ (ما) وانفصل الضمير المتصلّ فصارت: (أن ما أنت ذا نفرٍ) ثم أدغمت نون (أنَ) في ميم (ما) فصارت: (أمّا أنت ذا نفرٍ).

وهذا النوع من الجمل لا يدل على الشذوذ فحسب، بل يدل على التعقيد أيضًا، ومن الغريب في هذا الشأن أن معظم الدارسين للنحو العربي لم يشيروا إلي هذه الظاهرة بأنها غريبة أو شاذة، بل أثبتت في كتب النحو كقاعدة مطردة. [٢]

وفي باب الحال ذكر سيبويه كثيرًا من الأساليب الشاذة التي خرجت عن القياس قال سيبويه: ((شذت المصادر في بابها حيث كانت حالاً وهي معرفة، كما شذت الأسماء التي وضعت موضع المصدر)) [٣]

ومن نماذج الشذوذ التي ذكرها سيبويه في كتابه في هذا الباب قولهم: (كلمته فاه إلي فيّ) [٤] أي مشافهة، وقد نابت هذه الحال (فاه) عن مشافهة، وهذا شاذ لأنها حال معرفة بإضافتها إلي الضمير، والحال متفق على أن تكون نكرة وهي في الوقت نفسه اسم سد مد المصدر، وهذا شاذ لا يقاس عليه. [٥]

(١) البت لعباس بن مرداس وهو في الكتاب ١٤٨/١ ط بولاق، ٢٩٣/١، ٢٩٤ ط هارون ومغني اللبيب ٥٩/١، وشرح المفصل ٩٩/٢ وأوضح المالك ١٨٧/١ وشرح الأشموني ١١٩/١ وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٤٤/١ وخزانة الأدب ١٣/٤ ط هارون

(٢) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ١٨٠ وانظر المسائل البغداديات لأبي علي الفارسي ٣١٠ والمسائل المنثورة ١٣٩ وشرح الكافية للرضى ١٤٩/٢ والأشموني ٢٤٤/١

(٣) الكتاب ١٩٨/١ ط بولاق، ٣٩٧/١ ط هارون

(٤) الكتاب ١٩٥/١ ط بولاق، ٣٩١/١، ٣٩٧ ط هارون

(٥) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ١٨٣ بتصرف وارتشاف الضرب ١٥٦٥/٣

ومن الشاذ أيضًا قولهم: (مررت به وحده، ومررت بهم وحدهم) فكلمة (وحده) مصدر وقع موقع الحال، لأنه في معنى إيجاد كأنك قلت: أو حدته بمروري إيحادًا، أو إيحاد في معنى موحد أي منفرد، فإذا قلت: مررت به وحده فكأنك قلت: مررت به منفردًا ويحتمل أن يكون عند سيبويه للفاعل أو المفعول، فهو شاذ لأنه معرفة. (١)

ومن ذلك قولهم: (جاءوا الجماء الغفير) فكلمة (الجماء) اسم جاء مجيء المصدر، والغفير نعت له، فهو بمنزلة قولك: الجم الكثير، لأنه يراد به الكثرة، والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم، ونصب على الحال لأنهما جعلا في موضع المصدر (كالعراك) كأنك قلت: مررت بهم جامين غافرين، وهذا شاذ. (٢)

ومما ذكره سيبويه أيضًا في هذا الباب قول العرب: (ذهبوا أيادي سبا) أي متفرقين(٣)

قال ابن يعيش: ((ذهبوا أيادي سبا) معرفة وقع موقع الحال وليس بالحال على الحقيقة، وإنما هو معمول الحال، والمراد: ذهبوا مشبهين أيادي سبا، ثم حذفت الحال وأقيم معمولها مقامها)) (٤)

ومن ذلك قولهم: (وقعُوا حيصَ بيصَ) إذا وقعوا في فتنة واختلاط من أمرهم، قال ابن يعيش: ((العرب تقول: (وقع الناس في حيص بيص) وذلك أن الأصل: وقعوا في حيص وبيص، ثم حذفت الواو إيجازًا وتخفيفًا))(٥)

(١) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ١٨٤
(٢) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ١٨٤، ١٨٥ وارتشاف الضرب ١٥٦٣/٣
(٣) الكتاب ٥٤/٢ ط بولاق، وشرح المفصل ١٢٣/٤
(٤) شرح المفصل ١٢٣/٤
(٥) السابق ١١٤/٤. وحيص: مأخوذ من حاص يحيص إذا فَرّ، وبيص: مأخوذ من باص يبيص إذا فات وسبق. شرح المفصل ١١٤/٤.

وقد حكم سيبويه على ما سبق بالشذوذ حيث قال: ((وجعل لفظهن في ذلك الموضع كلفظ خمسة عشر ولم يبن ذلك البناء في غير هذا الموضع وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب. (١)

ويري سيبويه أن الجر بالجوار شاذ لا يقاس عليه في قول العرب: (هذا جحر ضَبٍّ خربٍ) حيث قال سيبويه: ((ومما جرى نعتًا علي غير وجه الكلام: (هذا جحر ضبٍّ خربٍ) فالوجه الرفع (يعني في قوله: (خربٍ) وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس، لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع)) (٢)

فالواضح من كلام سيبويه أنه يري أن الجر في قولهم (خربٍ) شاذ خارج عن القياس، وذلك لأنه نعت لـ (جُحْر) وجحر مرفوع وصفة المرفوع مرفوعة قياسًا، أما هذا الأسلوب فهو خارج عن القياس لأن كلمة (خربٍ) جرت لمجاورتها كلمة (ضبٍّ) المجرورة بالإضافة وهو ما يسمونه في النحو بـ (الجر بالجوار أو المجاورة).

ووصف سيبويه بعض الأفعال المضعفة بالشذوذ حيث قال: ((ومثل ذلك قولهم: شلتُ ومسْتُ، حذفوا (يعني العين) وألقوا الحركة علي الفاء، كما قالوا: خِفتُ وليس هذا النحو إلا شاذًا، والأصل في هذا عربي كثير وذلك قولك: أحْسَسْتُ ومَسِسْتُ وظَلِلْتُ)) (٣)

ثم قال سيبويه: ((ولا نعلم شيئًا من المضاعف شذ عما وصف لك إلا هذه الأحرف)) (٤)

(١) الكتاب ٥٤/٢ ط بولاق. وارتشاف الضرب ١٦١٢/٣، ١٦١٣
(٢) الكتاب ٢١٧/١ ط بولاق، ٣٤٦/١ ط هارون
(٣) الكتاب ٤٠٠/٢ ط بولاق
(٤) الكتاب ٤٠٠/٢، ٤٢٩ ط بولاق

ويعتبر سيبويه إعراب (العَبيدَ) في قولهم: (وأما العبيدَ فذو عَبيدٍ) مفعولاً مطلقًا شاذاً لا يقاس عليه حيث قال: ((زعمَ يونس أن قومًا من العرب يقولون: (أما العبيدَ فذو عبيدٍ) (وأما العبدَ فذو عبدٍ) يجرونه مجرى المصدر سواء، وهو قليل خبيث وذلك أنهم شبهوه بالمصدر، كما شبهوا الجماء الغفير بالمصدر)) [١]

ووصف سيبويه لغة أكلوني البراغيث بالقلة فقال: ((واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: (قالت فلانة)، كأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة)) [٢]

وخرَّج سيبويه قوله تعالي: (وأسروا النجوى الذين ظلموا) [٣] علي البدل قال: ((وأما قوله عز وجل: (وأسروا النجوى الذين ظلموا) فإنه يجيء على البدل)) [٤]

(١) الكتاب ١٩٤/١ ط بولاق، ٣٨٩/١ ط هارون
(٢) الكتاب ٢٣٦/١ ط بولاق، ٤٠/٢، ٤١ ط هارون
(٣) آية (٣) من سورة الأنبياء
(٤) الكتاب ٢٣٦/١ ط بولاق، ٤٠/٢، ٤١ ط هارون

الفصل الثانى

الشذوذ عند المبرد

رأي المبرد في الشاذ:

قال السيوطي: ((أخبرني أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج قال: سمعت محمد بن يزيد المبرد يقول: ((إذا جعلت النوادر والشاذ غرضك واعتمدت عليها في قياسك كثرت زلاتك)) (١)

وقال المبرد أيضًا: ((السماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة)) (٢)

وقال أيضًا: ((القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة)) (٣)

والواضح مما سبق من كلام المبرد أنه يهتم بالمسموع والقياس الصحيح ويبتعد عن الروايات الشاذة والضعيفة.

قال المبرد: ((إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابًا علي إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلي كلام الناس فضلت الأقوى)) (٤)

وقال المبرد أيضًا: ((فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما أفسد به المعنى فمردود)) (٥)

وقد اتجه الشذوذ عند المبرد اتجاهين:

١- اتجاه فرضي أوجده المبرد نفسه في تحليله للأمثلة التي ناقشها وخرج منها بآراء مميزة قامت في أصولها على الفرض.

(١) الأشباه والنظائر ٤٩/٣
(٢) الكامل للمبرد ٣٤/١
(٣) الكامل ٥٥/١
(٤) المقتضب ١١٤/١
(٥) المقتضب ٣١١/٤

٢- اتجاه واقعي قامت أصوله على ما سمعه من أقوال العرب، وقد خالف فيه النحاة الذين سبقوه، وانفرد بآراء نحوية تنطبق على ما جاء به العلماء من تعريفات للشذوذ. (١)

وقد استخدم المبرد مصطلحات لا تتفق مع الشذوذ في اللفظ ولكنها تتفق معه في المعنى، واعتقد أن أسلوب المبرد لا يختلف كثيرًا عن أسلوب سيبويه في التعبير عن الألفاظ الشاذة التي خرجت عن القياس.

وقد استعمل المبرد عدة مصطلحات للتعبير عن الشذوذ، ومن ذلك مصطلح (قبيح) (٢) (خطأ فاحش) (٣) (ضرورة) (٤) (ليس يدري ما العربية) (٥) (غير جائز البتة) (٦) (ليس بالوجه الجيد) (٧) (أبعد الأقاويل) (٨) (أردأ الأقاويل) (٩) (أقلُّ الأقاويل) (١٠) (لا يصلح) (١١) (خطأ) (١٢) (مُحالُ) (١٣) (مستحيل) (١٤)

وهذه المصطلحات كلها تدور حول معنى الشذوذ الذي يأباه الذوق العربي، وتنفر منه النفوس التي تربت على مأدبة العرب الخلص الذين تحدثوا العربية بالفطرة والسليقة التي طبعوا عليها.

(١) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٢٠٧
(٢) المقتضب ١٨٥/٢، ٢١٣/٣
(٣) المقتضب ١٧٥/٢
(٤) المقتضب ١٦٨/٢، ١٦٩
(٥) المقتضب ٢٠٣/٣، ٨٨/٤
(٦) المقتضب ٨٠/٢
(٧) الكامل ١٦٩/١
(٨) المقتضب ٣٦٣/٢
(٩) المقتضب ١٣٥/٣
(١٠) المقتضب ٦٣٩/٤
(١١) المقتضب ١٥٥/٢
(١٢) المقتضب ١٧١/٢، ١٧٥، ٢٤/٣
(١٣) المقتضب ١٨/٢، ١٤٨/٤
(١٤) المقتضب ١٧٥/٢، ١٧٦

نماذج من ألفاظ الشذوذ عند المبرد في أبواب النحو المختلفة:

في باب التعجب يقول المبرد: ((فإذا قلت: ما أحسن زيدًا لم يجز أن تضع الفعل المضارع ها هنا فتقول: ما يحسن زيدًا وما محسن زيدًا، لأن معنى التعجب إنما دخله على هيئة إن زال لفظها زال معناها)) [١] يعني لابد من التعبير بالفعل الماضي في صيغة التعجب، فإذا عبر بالفعل المضارع أو باسم الفاعل كان ذلك شاذًا خارجًا عن القياس وهو ما عبر عنه المبرد بقوله: (لم يجز).

وفي مسألة تعريف العدد يعبر المبرد عن الشذوذ بقوله: (وهذا كله خطأ فاحش) قال المبرد: ((اعلم أن قومًا يقولون: أخذت الثلاثة دراهم يا فتي، وأخذت الخمسة عشر الدراهم، وبعضهم يقول: أخذت الخمسة العشر الدراهم، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف، وهذا كله خطأ فاحش، وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية أنه لا يصيب في قياس العربية نظيرًا، ومما يبطل هذا القول: أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه فرواية برواية والقياس حاسم)). [٢]

ومذهب البصريين في هذه المسألة وهي تعريف العدد: إذا كان العدد مركبًا عرف صدره نحو: عندي الخمسة عشر تلميذًا، وإذا كان مضافًا عرف عجزه نحو: عندي خمس البقرات، وإذا كان معطوفًا عرف الجزآن نحو: عندي الخمسة والعشرون تلميذًا، وفي المائة والألف نحو: عندي ألف الدينار ومائة الدينار. [٣]

(١) المقتضب ١٧٧/٤
(٢) المقتضب ١٧٥/٢
(٣) شرح المفصل ٣٣/٦، ٣٤ وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٢١٢

وفي مسألة جمع التمييز بعد العدد المركب يعبر المبرد عن الشذوذ بقوله: (وهذا غير جائز عندنا البته) قال المبرد: ((مررت بالقوم خمسة عشرهم، كما تقول: مررت بالقوم خمستهم، فغير جائز عندنا البته، لأن ما بعد خمسة عشر إذا كان عددًا لم يكن إلا مفردًا نحو: خمسة عشر رجلاً)). (١)

وفي مسألة مجيء فعل بعد (إنَّ) الداخلة على الأسماء والتي تنصب الاسم وترفع الخبر، يعبر المبرد عن الشذوذ بقوله: (محال) أن يأتي بعد (إنَّ) فعل قال المبرد: ((وإن قال قائل: إنَّ يقوم زيدًا، لأن (يقوم) ليس مما تعمل فيه (إنَّ)، فإن هذا محال من وجهين: أحدهما: أن (إنَّ) مشبهة بالفعل فلا يجوز أن تلي الفعل كما لا يلي فعل فعلاً، وثانيهما: أن (يقوم) في موضع (قائم) فلا يجوز أن يفصل بها بين (إن واسمها) كما لا يجوز أن يفصل بـ (قائم)). (٢)

وفي مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار يتضح من كلام المبرد أن هذا شاذ لا يجوز استعماله حيث قال: ((ولو صليت خلف إمام يقرأ الآية السابقة لأخذت نعلي ومضيت)) (٣)

والمقصود من كلام المبرد أن الإمام لو قرأ هذه الآية وهي قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) (٤) بجر الأرحام عطفًا علي الضمير المجرور بالباء في قوله تعالي (به) لخرج المبرد من الصلاة وأخذ نعله وانصرف، وهذا إن دل علي شيء فإنما يدل على أن العطف على

(١) المقتضب ١٨٠/٢
(٢) المقتضب ١١٠/٤
(٣) مقدمة المقتضب ١١٢ وتخريج القراءة في الآية الكريمة انظر المبحر المحيط ١٥٦/٣ والآية من سورة النساء رقم (١)
(٤) سورة النساء آية (١)

الضمير المجرور لا يجوز عند البصريين إلا بإعادة حرف الجر، فإذا لم يُعد حرف الجر مع المعطوف كان ذلك شاذًا خارجًا عن القياس.

وفي مسألة (عدم تصرف أسماء الأفعال تصرف الأفعال عبر المبرد عن الشذوذ بقوله: ليس يدري ما العربية) قال المبرد:

((ومن زعم أن قوله تعالي: (كِتَـابَ اللهِ عَلـيْكُمْ) [١] نصبت بقوله: (عليكم كتاب الله) فليس يدري ما العربية؛ لأن الأسماء موضوعة موضع الأفعال لا تتصرف تصرف الأفعال فتنصب ما قبلها)) [٢] وهو منصوب عند المبرد على أنه مفعول مطلق حيث قال: ((أما قوله عز وجل: (كتاب الله عليكم) فلم ينتصب (كتاب الله) بقوله (عليكم) فنصب (كتاب الله) للمصدر)) [٣]

وفي قول العرب: (عسى الغوير أبؤسًا) يخالف المبرد البصريين فيجعل له تخريجًا في حين أن عامة البصريين قد حكموا بأنه شاذ لا يقاس عليه، قال المبرد: ((وأما قولهم: (عسى الغوير أبؤسًا) فإنما كان التقدير: (عسى الغوير أن يكون أبؤسًا) [٤]

وخالف المبرد سيبويه في إعراب الفعل المتعدي للظروف المختصة كقولهم: دخلت البيت، وقمت المسجد. قال المبرد: ((فأما دخلت البيت، فإن البيت مفعول به فتقول: البيت دخلته.... وإنما البيت هنا مفعول صحيح كما قال الله جل شأنه: (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) [٥]

(١) سورة النساء آية (٢٤)
(٢) المقتضب ٢٠٢/٤
(٣) المقتضب ٢٠٣/٤
(٤) المقتضب ٦٩/٣، ٧٠
(٥) سورة الفتح آية (٢٧) وانظر المقتضب ٣٣٦/٤، ٣٣٧

وفي مسألة مجيء الحال من المصدر النكرة خالف المبرد البصريين في جوازها قال الأشموني: ((جاء زيد ركضًا وقتلته صبرًا، وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أي باغتًا وراكضًا ومصبورًا أي محبوسًا، وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير: طلع زيد يبغت بغته، وجاء يركض ركضًا، وقتلته يصبر صبرًا، فالحال عندهما الجملة لا المصدر)) (١)

وخالف المبرد سيبويه في تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً قال المبرد: ((اعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرف الفعل فقلت: تفقأت شحمًا وتصببت عرقًا، فإن شئت قدمت فقلت: شحمًا تفقأت وعرقًا تصببت)) (٢) وهذا لا يجيزه سيبويه(٣)

أجاز سيبويه والبصريون أن تقع (مِن) الجارة زائدة وخالفهم المبرد في ذلك فقال: ((وأما قولهم: إنها تكون زائدة فلست أري هذا كما قالوا، وذاك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت ذلك المعنى وليست بزائدة، فذلك قولهم: ما جاءني من أحد، وما رأيت من رجل فذكروا أنها زائدة، وأن المعنى: ما رأيت رجلاً، وما جاءني أحد، وليس كما قالوا؛ وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه تقول: ما جاءني رجل، وما جاءني عبد الله إنما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت: ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله، ألا ترى أنك لو قلت: ما جاءني من عبد الله لم يجز، لأن عبد الله معرفة فإنما موضوعة موضع واحد)) (٤)

(١) شرح الأشموني ٢٤٥/١ والمقتضب ٢٣٤/٣ والهمع ٢٣٨/١
(٢) المقتضب ٣٦/٣
(٣) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٢٢١.
(٤) المقتضب ٤٥/١ وشرح المفصل ١٣٧/٨

وفي مسألة (كان) الزائدة خالف المبرد سيبويه في زيادتها وذهب إلي أنها عاملة في بيت الشاعر: الفرزدق

فكيف إذا مررت بدار قوم ٭ وجيران لنا كانوا كرام[١]

حيث قال المبرد: ((وهو عندي خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) وذلك أن خبر (كان) (لنا) فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا) [٢]

فالشاهد في البيت السابق قوله: (وجيران لنا كانوا كرام) حيث زيدت (كان) بين الصفة وهي (كرام) والموصوف وهو (جيران) وتقدير الكلام: (وجيران كرام لنا) وهذا ما ذهب إليه سيبويه[٣] وذهب ابن هشام إلى أن شرط زيادة (كان) أن تزاد وحدها فلا تزاد مع اسمها، وأنكر زيادتها في هذا البيت، وقد تابع ابن هشام المبرد في هذا الرأي، فإن المبرد – كما سبق – منع زيادة (كان) في هذا البيت وزعم أن كان لا تزاد إلا مفردة لا اسم لها ولا خبر، وخرج هذا البيت على أن قوله (لنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (كان) مقدم عليها واو الجماعة المتصلة بها اسمها، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها وقدم خبر (كان) على اسمها، وتقدير الكلام علي هذا: (وجيران كرام كانوا لنا) [٤]

وقال الزجاجي: [٥] هي زائدة والصحيح أنها غير زائدة.

(١) البيت للفرزدق من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك وهو في الديوان ٨٣٥ والمقتضب ١١٧/٤ واللباب ١٢٢/١ والمغني ٢٨٧/١ والمتبع في شرح اللمع لأبي البقاء البكري ٢٧٠/١ ت د/ عبد الحميد حمد الزوي منشورات جامعة قاريونس بنغازي ليبيا – ط الأولي. وشرح ابن عقيل ١٤٥/١.
(٢) المقتضب ١١٦/٤ والكتاب ٣٠٧/٢ ط بولاق والأشباه والنظائر ١٣٢/١
(٣) الكتاب ٢٠٧/٢ ط بولاق
(٤) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١٤٥/١
(٥) المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء البكري ٢٧٠/١

وقد رجح الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد مذهب سيبويه فقال: ((والذي ذهب إليه سيبويه أولي بالرعاية، لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها، ألا تري أنهم يلغون (ظننت) متأخرة ومتوسطة، ولا يمنعهم إسنادها إلي اسمها من إلغائها، ثم المصير إلي تقديم خبر (كان) عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدول عما هو أصل إلي شيءٍ غيره قال سيبويه: ((وقال الخليل: (إن من أفضلهم كان زيدًا) على إلغاء (كان) وشبهه بقول الشاعر ((وجيران لنا كانوا كرام)).

وقال الأعلم: ((الشاهد فيه: إلغاء (كان) وزيادتها توكيدًا وتبيينًا لمعنى المضي، والتقدير، وجيران لنا كرام كانوا كذلك)) (١)

ومن شواهد زيادة (كان) بين الصفة وموصوفها من غير أن تكون متصلة باسمها قول الشاعر: (٢)

وَمَاؤُكُمَا العذْبُ الذي لو شَرِبْتُهُ ∴ شفاء لِنَفْسٍ كانَ طالَ اعْتِلالُها

فإن جملة (طال اعتلالها) في محل جر صفة لـ (نَفْسٍ) وقد زاد بينهما (كان).

وشذ زيادة (كان) بين حرف الجر ومجروره في قول الشاعر: (٣)

سراة بني أبي بكر تَسَاميَ ∴ على كان المُسَوَّمةِ العِرَابِ

فالشاهد فيه قوله: (علي كان المسومة العراب) حيث زيدت (كان) بين الجار والمجرور، وهذا شاذ، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى

(١) منحة الجليل ١٤٥/١.
(٢) البيت في منحة الجليل ١٤٥/١ منسوب لجابر الكلابي
(٣) في منحة الجليل ١٤٦/١: أنشد الفراء هذا البيت ولم ينسبه لقائل معين ولم يعرف العلماء له قائلاً، وسراة: جمع سَرِيَّ، والمسومة: الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى، والعراب: هي خلاف البراذين والنجاتي ويروي الشطر منه: (على كان المُطهَّمةِ الصِّلاب) والمطهمة: البارعة التامة في كل شيء، والصّلاب: جمع صلب وهو القوي الشديد، وقال البغدادي: وهذا البيت مع شهرته وتداوله لم أقف على خبر له. الخزانة ٣٥/٤ وهو من شواهد المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء البكري ٢٧٠/١ وشرح المفصل ٩٨/٧ وشرح الكافية الشافية ٤١٢/١ وشفاء العليل ٣٢٢/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٧ وسر صناعة الإعراب ٢٩٨/١ والنهاية لابن الخباز ٦٨٦/٣ وشرح اللمع لابن برهان ٥١/١ والمستوفي لابن فرخان ٢٢٩/١ وشرح ابن عقيل ٢٩١/١ وشرح الأشموني ٢٤١/١ والتبصرة والتذكرة للصميري ١٩٢/١ وشرح التصريح ١٩٢/١.

وأكثر ما تزاد (كان) بلفظ الماضي، وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول الشاعر: [١]

أَنْتَ تكونُ ما جِدُ نَبِيلُ ۞ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

فالشاهد فيه قوله: (أنت تكون ما جد) حيث جاءت (كان) زائدة بلفظ المضارع (تكون) بين المبتدأ والخبر، والثابت زيادتها بلفظ الماضي دون المضارع، لأن الماضي لما كان مبنيًّا أشبه الحرف، ومعروف أن الحروف تقع زائدة[٢]

والقول بزيادة (تكون) شذوذًا في هذا البيت قول ابن الناظم وابن هشام وقد تبعا في ذلك ابن السيد وأبا البقاء، ومما استدل به علي زيارة (كان)بلفظ المضارع قول الشاعر: [٣]

كَأَنَّهُ سَبِيئَةٌ من بَيْتِ رأسٍ ۞ يَكُونُ مِزَاجُها عسلٌ وماءُ

على اعتبار أنه رفع (مزاجها عسل وماء) على أنها جملة من مبتدأ وخبر صفة لـ (سبيئة) و(يكون) زائدة، والرد على ذلك: أن الرواية بنصب (مزاجها) على أنه خبر (يكون) مقدمًا، ورفع (عسلُ وماءُ) على أنه اسم (يكون) مؤخر، وإن سلمنا برواية الرفع فلا يلزم عليها زيادة (يكون) بل هي عاملة، واسمها ضمير شأن محذوف، وقوله: (مزاجها عسل وماء) جملة من مبتدأ وخبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر (يكون) وكذلك بيت الشاهد ليست (تكون) فيه زائدة بل هي عاملة واسمها ضمير مستتر فيه

(١) هذا البيت لأم عقيل بنت أبي طالب، وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف تقوله وهي ترقِّصُ ابنها عقيلاً، وماجد: أي كريم، ونبيل: فاضل شريف شَمْأل: ريح تهب من ناحية القطب، بليل: أي رطبة نديَّة. شرح ابن عقيل ١٤٦/١ ومنحة الجليل ١٤٦/١ والبيت من الرجز وهو في التصريح ١٩١/١ وشفاء العليل ٣٢٢/١ والأشموني ٢٦٨/١ والخزانة ٢٢٥/٩ وأوضح المسالك ٢٥٥/١ والدرر اللوامع ٨٩/١ والمساعد ٢٦٨/١ وشرح الكافية الشافية ٤١٣/١.

(٢) منحة الجليل ١/ ١٤٦

(٣) البيت لحسان بن ثابت، وهو من شواهد الكتاب ٢٣/١ والمقتضب ٩٢/٤ والأصول ٩٤/١ والديوان ص٨ والمتبع في شرح اللمع لأبي البقاء البكري ٢٧٠/١، ٢٧١

وجوبًا تقديره: أنت ، وخبرها محذوف، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ والخبر، والتقدير: أنت ماجد نبيل تكونه.(١)

ومن هنا نعلم أن هناك مواضع قياسية تزاد فيها (كان) وهناك مواضع سماعية تزاد فيها (كان)، وهناك مواضع سماعية تزاد فيها (كان)، وهناك مواضع أخرى شاذة كزيادتها بين الجار والمجرور، فهذا شاذ خارج على القياس كما شذت زيادتها بلفظ المضارع؛ لأن الغالب والكثير فيها أن تزاد بلفظ الماضي – كما ذكر النحاة – وإن كان بعض النحويين قد ذهب إلي أنها ليست زائدة وإنما هي عاملة في اسم وخبر، سواء أكان اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا مستترًا أو ضمير شأن محذوف، المهم أنها عاملة وليست زائدة. وإذا كان الأمر كذلك فلا شذوذ في هذه الحالة.

وقال أبو البقاء: ((فيمن روي (مزاجها بالنصب) ويروي بالرفع وفيه ثلاثة أوجه: أحدها: أن تضمر فيها الشأن. (٢)

والثاني: أن (يكُونُ) الذي فيها راجعًا إلي (السبيئة) وذكَّرَها، لأن التأنيث غير حقيقي، والثالث: أنها زائدة، وهو أضعفها،(٣) ويروي:

(يكون مِزَاجُها عسلًا وماءُ) و (عسلًا) خبر، و(ماءً) مرتفع من وجهين:

أحدهما: وهو فاعل لفعل محذوف دل عليه المزاج تقديره: خالطها ماءُ

والثاني: هو مبتدأ، والخبر محذوف أي (فيها ماءُ) (٤)

وقال الرضى: ((وقد أجاز أبو البقاء زيادة مضارع (كان) في قول حسان علي رواية من رفع)) (٥)

(١) منحة الجليل ١٤٦/١
(٢) الخزانة ٤٠/٤
(٣) شرح الكافية للرضى ٢٩٤/٢
(٤) السابق، ٢٩٤/٢
(٥) المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء البكري ٢٦٢/١، ٢٦٣

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

الفصل الثالث

الشذوذ فى ابواب النحو

حركة نون الجمع

المراد بنون الجمع: هي النون التي تلحق آخر جمع المذكر السالم، والتي في مقابلة التنوين في جمع المؤنث السالم مثل: (مسلمون – ومسلماتٍ) ((وحق نون الجمع وما أُلحق به الفتح[١] قال ابن مالك:

ونونَ مجموع وما به التحق ۞ فافتح وقَلّ من بكسره نطق

وقد تكسر شذوذًا، ومنه قوله: [٢]

عرفنا جعفرًا وبني أبيه ۞ وأنكرنا زعانف آخرينِ (الوافر)

والشاهد فيه قوله: (آخرينِ) حيث جاءت نون الجمع مكسورة وحقها الفتح (آخرين) وكسر النون هنا شذوذ، أي خروج على قواعد النحويين.

قال المبرد: ((ونون الجمع الذي على حد التثنية أبدًا مفتوحة، وإنما حركت نون الجمع ونون الاثنين لالتقاء الساكنين، فحركت نون الجمع بالفتح؛ لأن الكسر والضم لا يصلحان فيها، وذلك أنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياءٍ مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات والضمات مع الياء والواو ففتحت، وكسرت نون الاثنين لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيها إذ التقيا، ولم تكن فيها مثل هذه العلة فتمتنع)) [٣]

ونلحظ في كلام أبي العباس المبرد أنه أتي بالعلة التي من أجلها فتحت نون الجمع وكسرت نون المثني وهي التقاء الساكنين وذلك لأنها تقع (أعني نون الجمع) بعد واو مضموم ما قبلها مثل: المؤمنُونَ أو ياء مكسور

(١) شرح ابن عقيل ٣٥/١
(٢) البيت لجرير من الوافر، والزعانف: الأتباع، وفي القاموس: "أجنحة السمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحد" والبيت في شرح ابن عقيل ٣٥/١، ٣٦ وشرح الأشموني ٢٩/١ وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٣٧/١، وأوضح المسالك ٤٩/١ والهمع ٤٩/١ والخزانة الشاهد رقم ٥٩٧
(٣) المقتضب ١/١

ما قبلها مثل: رأيت الصالحين، ولا يصح أن توضع على النون ضمة ولا كسرة والحالة هذه، إذْ لا يستقيم توالي الكسرات والضمات.

ومن هنا نعلم ((أن النون مفتوحة في جمع المذكر السالم وملحقاته في أحواله الإعرابية المختلفة أي في حالة رفعه بالواو، أو نصبه أو جره بالياء، ولا علاقة لهذه النون بإعرابه، ومن العرب من يكسرها، ولكن لا داعي للأخذ بهذه اللغة منعًا للخلط والتشتيت من غير فائدة)) [١]

((أما نون المثني وجميع ملحقاته فالأشهر فيها أن تكون مكسورة في الأحوال الإعرابية المختلفة، وقليل من العرب يفتحها، ومنهم من يضمها بعد الألف، ويكسرها بعد الياء في حالتي النصب والجر ولا داعي للعدول عن الرأي الأشهر في الاستعمال للسبب السالف في حالة نون جمع المذكر السالم)) [٢]

ومن شواهد كسر نون الجمع أيضًا قول الشاعر: [٣]

وماذا تبتغي الشعراء مني ∴ وقد جاوزت حد الأربعينِ (الوافر)

فالشاهد قوله: (الأربعين) حيث جاءت نون الجمع مكسورة وحقها الفتح، وهذا شاذ، ((وليس كسرها لغة خلافًا لمن زعم ذلك)). [٤]

ومما سبق نستطيع أن نقول: إن نون الجمع أي جمع المذكر السالم وما ألحق به حقها أن تكون مفتوحة أي يجب أن تكون حركتها الإعرابية فتحة، وذلك لما بيّنه المبرد وغيره من النحويين من العلل التي جعلتها مفتوحة، وأما كون بعض العرب يكسرها فهذا من الشذوذ والقلة بمكان وهذا

(١) النحو الوافي ١٥٦/١
(٢) النحو الوافي ١٥٦/١
(٣) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي من الوافر، وهو في المقتضب ٣٣٢/٣ والأشموني ٢٩/١ وشرح المفصل ١١/٤ وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٣٧/١ والهمع ٤٩/١ والشاهد رقم ٥٨٦ من خزانة الأدب وشرح ابن عقيل ٣٦/١
(٤) شرح ابن عقيل ٣٦/١

لا يجوز القياس عليه، بل يجب الوقوف فيه عند حد السماع، كما لا يجوز العدول عن اللغة المشهورة وهي فتح نون الجمع وما ألحق به منعًا للخلط والتشتيت من غير فائدة.

وقوع الضمير المتصل بعد (إلاَّ)

الضمير المتصل: هو ((الذي لا يبتدأ به كالكاف من (أكرمك) ونحوه، ولا يقع بعد (إلاَّ) في الاختيار)) [١] فلا يقال: ما أكرمت إلاَّكَ وقد جاء في الشعر شذوذًا كقوله: [٢]

أَعُوذُ بربِّ العرشِ من فئةٍ بَغَتْ ∴ عليَّ فما لي عِوَضُ إلاَّهُ نَاصِرُ

والشاهد في قوله: (إلاَّه) حيث وقع الضمير المتصل بعد (إلاَّ) وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وقد هَوَّن هذا الشذوذ: أن الأصل في الضمير أن يكون متصلًا، بدليل أنه لا يعدل عن الضمير المتصل إلا إذا تعذر الإتيان به، وشيء آخر يسهل هذا الشذوذ وهو: أن (إلاَّ) بمعنى (غير) وأنت لو جئت بـ (غير) هنا لوجب أن تقول: (غيره) فتأتي بالضمير المتصل، فقد حمل الشاعر (إلاّ) على (غير) لكونهما بمعنى واحد، وقد أجاز جماعة منهم ابن الأنباري وقوع هذا الضمير بعد (إلاَّ) في الاختيار. [٣]

ومن شواهد وقوع الضمير المتصل بعد (إلاَّ) أيضًا قول الشاعر: (البسيط)

وما علينا إذا ما كنت جارتنا ∴ ألا يجاورنا إلاكِ دَيَّارُ [٤]

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٣٥٩/١ وشرح ابن عقيل ٤٧/١
(٢) لم أقف على قائله، وقد قيل: إنه من الشواهد التي لم يعرف قائلها، وهو في منحة الجليل ٤٧/١ وتوضيح المقاصد ٣٦٠/١ وشرح ابن عقيل ٤٦/١
(٣) منحة الجليل ٤٧/١
(٤) البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها من البسيط، وديَّار بمعنى أحد، ولا يستعمل إلا في النفي العام، قال تعالي: (وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديَّارًا) يريد لا تذر منهم أحدًا، بل استأصلهم وأفنهم جميعًا. منحة الجليل ٤٧/١ والبيت في الخصائص ٣٠٧/١ وشرح المفصل ١٠١/٣ وشرح الأشموني ٤٨/١ وابن عقيل ٤٧/١ وابن هشام ٦١/١ والهمع ٥٧/١

فالشاهد فيه قوله: (إلاَّكِ) حيث وقع الضمير المتصل بعد (إلاَّ) شذوذًا وقال المبرد: ليست الرواية كما أنشدها النحاة (إلاَّكِ) وإنما صحة الرواية: (ألا يجاورنا سواكِ ديَّارُ) ورُوي أيضًا: (ألا يجاورنا حاشاكِ ديَّار) وإذا كان الأمر كذلك فلا شاهد فيه على رواية النحاة. (١)

وقد منع المبرد وقوع الضمير المتصل بعد (إلاَّ) مطلقًا، وأجازه ابن الأنباري مطلقًا. (٢)

وما قرره النحاة من أن الضمير المتصل لا يبتدأ به ولا يقع بعد (إلاَّ) في الاختيار هو الصحيح والأولي بالقبول، وأما في غير الاختيار وهو الضرورة الشعرية فقد جاء بعد (إلاَّ) ومع ذلك كان شاذًا، لأن الضمير إذا وقع بعد (إلاَّ) فينبغي أن يكون منفصلاً وكان يقال: إلا هو، وإلا أنت، وهكذا، ولا يقال: إلاه وإلاّكِ في الاختيار، وأما في الشعر فجاء في الضرورة.

حذف نون الوقاية مع (ليس)

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزومًا نون تسمي (نون الوقاية) وسميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر، وذلك أكْرَمَنِي ويُكْرِمُنِي وأَكْرِمْنِي، وقد جاء حذفها مع (ليس) شذوذًا كما في قول الشاعر: (٣) (الرجز)

عدَدْتُ قومي كعديد الطيس ∴ إذْ ذهب القوم الكرام لَيْسِي

ففي هذا البيت شاهدان: أحدهما: الإتيان بخبر (ليس) ضميرًا متصلاً وهذا غير جائز علي رأي الجمهور، والصحيح علي مذهبهم أن يقال: ذهب القوم الكرام ليس إيَّايَ، والثاني: حذف نون الوقاية من (ليس) مع اتصالها بياء المتكلم، وهذا شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلي أن (ليس) فعل. (٤)

(١) منحة الجليل ٤٨/١
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣٦١/١
(٣) البيت لرؤبة بن العجاج من الرجز، والطيس: الرمل الكثير، وقيل: كل من علي ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس، وقيل: بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام. منحة الجليل ٥٦/١
(٤) منحة الجليل ٥٧/١

والفصيح في لسان العرب (ليسني) بإثبات النون، كقول بعض العرب: (عليه رجلاً ليسني) حكاه سيبويه[١] وأجاز بعضهم (لَيْسِي) في الاختيار[٢] قال سيبويه: ((وحدثني من سمعه أن بعضهم قال: (عليه رجلاً ليسني) وهذا قليل شبهوه بالفعل)) [٣]

وفي موضع آخر من الكتاب يقول سيبويه: ((وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: (لَيْسَنِي))) [٤]

قال المرادي: ((فإن قلت: قد جاء في نحو: تأمروني مما اجتمع فيه نون الرفع ونون الوقاية ثلاثة أوجه: الفك والإدغام والحذف، قلت: المحذوف عند المصنف نون الرفع لا نون الوقاية، فلا يرد على إطلاقه وهو مذهب سيبويه، فإن قلت: قد ندر حذف نون الوقاية أيضًا في قول الشاعر: [٥]

تراه كالثغام يَعِلُّ مِسْكًا ∴ يَسُوءُ الفاليات إذا فَلِيني

والأصل: فليننـي، فحذف النون الثانية وهو نون الوقاية[٦] قال في البسيط: ((لا خلاف أن المحذوف نون الوقاية، لأن الأولي ضمير، قلت: مذهب سيبويه: أن المحذوفة نون الإناث لا نون الوقاية، وهو مذهب المصنف، فلذلك لم ينبه هنا على ندوره وليس نقل الاتفاق في ذلك بصحيح)) [٧]

(١) الكتاب ١٢٦/١
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٣٧٨/١
(٣) الكتاب ١٢٦/١
(٤) الكتاب ٣٨١/١
(٥) البيت لعمرو بن معد يكرب وهو في الكتاب ١٥٤/٢ وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٧٩/١ وشرح المفصل ٩١/٣ والهمع ٦٥/١ وهو الشاهد رقم ٤٤٥ في خزانة الأدب.
(٦) توضيح المقاصد والمسالك ٣٧٩/١
(٧) السابق ٣٨٠/١

حذف نون الوقاية من (مِنْ وعَنْ)

الأصل أن تلزم نون الوقاية (مِنْ وعَنْ) فتقول: مِنِّي وعَنِّي بالتشديد ومن العرب من يحذف النون فيقول: (مِنِي و عَنِي) بالتخفيف، وهذا شاذ قال الشاعر[١] (المديد)

أيها السَّائِلُ عنهمُ وعَنِي ∴ لَسْتُ من قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِنِي

فالشاهد فيه قوله: مِنِي وعَنِي) بالتخفيف حيث حذفت نون الوقاية من (مِنْ وعَنْ) شذوذًا للضرورة.

قال المرادي معلقًا علي هذا البيت: ((وهذا في غاية الندور))[٢] فوجود نون الوقاية في (مِنْ وعَنْ) وهما حرفا جر عند اتصالهما بياء المتكلم وهو الأصل والقياس فتقول: (مِنِّي وعَنِّي) بالتشديد، النون الأولي نون (من وعن) والنون الثانية هي نون الوقاية، فلما التقي المثلان أدغما وصارا حرفًا واحدًا مشددًّا، وأما حذف نون الوقاية من (مِنْ وعَنْ) كما جاء على لسان بعض العرب فهو نادر وشاذ، بل هو في غاية الندور – كما قال المرادي، فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، على الرغم من أنه جاء في الضرورة الشعرية.

وصل الألف واللام بالفعل المضارع

وقد شذ وصل الألف واللام بالفعل المضارع، ومنه قول الشاعر: [٣]

ما أنت بالحكم الترضى حكُومتُه ∴ ولاَ الأَصِيلِ ولا ذي الرَّأْيِ والجدل

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها من المديد، قال فيه ابن الناظم: ((إنه من وضع النحويين)) وقال فيه ابن هشام: وفي النفس من هذا البيت شيءٍ)) ووجه تشكيك هذين العالمين: أنه قد اجتمع فيه الحرفان (مِنْ وعَنْ) وأتي بهما على لغة غير مشهورة من لغات العرب، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفة. منحة الجليل ٨٠/١ والبيت في توضيح المقاصد ٣٨٣/١ والأشموني ٥٦/١ وشرح المفصل ١٢٥/٣ والهمع ٦٤/١ وأوضح المسالك ٩٠/١

(٢) توضيح المقاصد ٣٨٣/١

(٣) البيت للفرزدق يهجو به رجلاً من بني عذرة. منحة الجليل ٨٠/١

فالشاهد فيه قوله: (التُرضيَ) حيث جاءت صلة (أل) جملة فعلية فعلها مضارع وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر، وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية في قول الشاعر: [١] (الوافر)

ومِنَ القَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنهُم ∴ لَهُم دانتْ رِقَابُ بَنِي معَدّ

فالشاهد فيه قوله: (الرسول) حيث جاءت صلة (أل) جملة اسمية، وهذا شاذ، قال العيني: ((أنشده ابن مالك للاحتجاج به، ولم يعزه إلي قائله)).

وروي البغدادي بيتًا يشبهه ولم يعزه أيضَا وهو: [٢]

بل القوم الرسول الله فيهم ∴ هم أهل الحكومة من قُصَيّ

وشذ وصل (أل) الموصولة بالظرف في قول الشاعر[٣] (الرجز)

من لا يَزَالُ شَاكِرًا علي الْمَعَةُ ∴ فَهُو حَرٍ بِعيشَةٍ ذاتِ سَعَةْ

فالشاهد فيه قوله: (المعه) حيث جاءت صلة (أل) ظرفًا، وهذا شاذ على خلاف القياس، ومثل هذا البيت في وصل (أل) بالظرف شذوذًا قول الآخر: [٤]

وغَيَّرنِي ما غال قيسًا ومالكًا ∴ وعمرًا وحُجْرًا بالمشقَّرِ المعَا

يريد أن يقول: الذين معه، فاستعمل (أل) موصولة بمعنى الذين وهو أمر لا شيء فيه، وأتي بصلتها ظرفًا وهو شاذ، فإن (أل) بجميع ضروبها

(١) البيت مجهول القائل وهو في منحة الجليل ٨١/١ وابن عقيل ٤٧/١ والأشموني ٧٦/١ والمغني ٤٨/١ والهمع ٨٥/١

(٢) منحة الجليل ٨١/١

(٣) لم ينسب البيت إلي قائل معين وهو من الرجز المسدس، وقوله: المعه: يريد الذي معه (حر): أي حقيق وجدير ولائق ومستحسن (سعة): اتساع ورفاهية ورغد والمعنى: من كان دائم الشكر لله تعالي علي ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش؛ وهو مأخوذ من قوله تعالي: (لئن شكرتم لأزيدنكم) منحة الجليل ٨٢/١ والبت في الأشموني ٧١/١ وابن عقيل ٨٩/١ والهمع ٨٥/١ والمغني ٨٦/١

(٤) البت في منحة الجليل ٨٢/١

وأنواعها مختصة بالأسماء، وقال الكسائي في هذا البيت: إن الشاعر يريد (معًا) فزاد (أل) [١]

و(أل) هذه ((يشترك فيها العاقل وغيره، وهي اسم موصول عند الجمهور وذهب المازني إلي أنها حرف موصول، وذهب الأخفش إلي أنها حرف تعريف[٢] والصحيح أنها اسم لأوجه: أحدها: عود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربه، وذهب المازني بأن الضمير يعود على موصوف محذوف، وردّ بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورة، وليس هذا منها.

والثاني: استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف نحو: جاء الكريم فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف، والثالث: إعمال اسم الفاعل معها بمعنى الماضي فلولا أنها موصولة لقبح لحاقها في إعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال والرابع: دخولها على الفعل نحو: الترضي حكومته، والمعرفة مختصة بالاسم واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها: بأن العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب، فالمجرور هو (ضارب) ولا موضع لـ (أل) ولو كانت اسمًا لكان لها موضع من الإعراب[٣]

واتفق الشلوبين مع المازني في أن (أل) حرف وليست اسمًا، واستدل على ذلك بقوله: ((الدليل علي الألف واللام حرف قولك: جاء القائم فلو كانت اسمًا لكانت فاعلاً، واستحق (قائم) البناء، لأنه على هذا التقدير مهمل، لأنه صلة، والصلة لا يسلط عليها عامل الموصول)) [٤]

(١) شرح ابن عقيل ٨٢/١ ومنحة الجليل ٨٢/١
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ٤٣٤/١
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٤٣٤/١ ، ٤٣٥
(٤) السابق ٤٣٥/١

وإذا تقرر أن (أل) اسم – كما قال النحاة – كان دخولها على الفعل شاذًا، وخارجًا عن نطاق القياس الذي وضعه النحويون – كما شذ دخولها على الجملة الاسمية وعلى الظرف.

حذف (أل) التي للغلبة

من أقسام (ألْ) أنها تكون للغلبة نحو: المدنية والكتاب، فإن حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب، لكن غلبت المدينة على مدينة رسول الله – صلي الله عليه وسلم – والكتاب على كتاب سيبويه – رحمه الله تعالي– حتى إنهما إذا أطلقَا لم يتبادر إلي الفهم غيرهما، وحكم (أل) هذه أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة نحو: (يَا صَعِقُ) في (الصَّعِقُ) والصعق: اسم يطلق على كل من رمي بصاعقة، ثم اختص بعد ذلك بخويلد بن نفيل وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة، فعصفت الريح التراب في جفانه فسَبَّها فَرُمِيَ بصاعقةٍ، فقال الناس عنه: الصَّعِقُ[١] وتقول: هذه مدنية رسول الله – صلي الله عليه وسلم – وقد تحذف (أل) هذه في غير النداء والإضافة شذوذًا، سمع من كلامهم: (هذا عيُّوقُ طالعًا) والأصل: العيوق وهو اسم نجم[٢] والعيوق في أصل الوضع كلمة على وزن (فَيْعُول) من قولهم: عاق فلان فلانًا يعوقُه إذا حال بينه وبين غرضه، ومعناه: عائق، وهو بهذا صالح للإطلاق على كل معوق لغيره، وخصوا به نجمًا كبيرًا قريبًا من نجم الثريا ونجم الدبران زعموا أنهم سمّوْه بذلك؛ لأن الدبران يطلب الثريَّا، والعيوق يحول بينه وبين إدراكها[٣].

(١) منحة الجليل ٩٤/١ وشرح ابن عقيل ٩٤/١
(٢) شرح ابن عقيل ٩٤/١
(٣) منحة الجليل ٩٤/١ ــ ٩٥

تقديم الخبر على المبتدأ مع الحصر بـ (إلاَّ)

من المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر: أن يكون الخبر محصوراً بـ (إنما) نحو (إنَّما زيدُ قَائِمُ) أو بـ (إلاَّ) نحو (ما زيدُ إلا قائِمُ) فلا يجوز تقديم الخبر وهو (قائم) على المبتدأ وهو (زيد) في المثالين(١).

وقد جاء التقديم مع (إلا) شذوذًا، كما في قول الشاعر: (٢)

فَيَا رَبُّ هَلْ إلاَّ بكَ النصر يرتجي ∴ عليهم وهل إلاَّ عليك المعَوَّلُ

فالشاهد في قوله: (بك النصرُ) (عليك المعوّلُ) حيث قدم الخبر المحصور بـ (إلاّ) في الموضعين شذوذًا(٣) والقياس أن يقول: هل النصرُ إلا بك، وهل المعوّلُ إلاّ عليك، فقدم الخبر المحصور بـ (إلاّ) على سبيل الشذوذ.

فمن الأسباب المانعة من تقديم الخبر على المبتدأ ((أن يقصدا استعمال المبتدأ منحصرًا في الخبر بـ (إلاّ) نحو: ما زيدُ إلا كاتبُ، أو بـ (إنما) نحو: (إنما زيدُ كاتبُ) وقد ندر تقديم الخبر المقرون بـ (إلاَّ) مقدَّمًا في الضرورة كقول الشاعر: فيا ربُ هل إلا بك النصر يرتجي)) (٤)

زيادة لام الابتداء في خبر المبتدأ

زيدت لام الابتداء في خبر المبتدأ شذوذًا، كما في قول الشاعر: (٥)

أُم الحُلَيْسِ لَعَجُوزُ شَهْرَبَةْ ∴ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعَظْمِ الرَّقَبَةْ

(١) شرح ابن عقيل ١١٨/١
(٢) البيت للكميت بن زيد الأسديّ، وهو شاعر مقدم عالم بلغات العرب خبير بأيّامها والبيت من قصيدة من القصائد التي تسمي بالهاشميات التي مدح فيها بني هاشم، وهو في شرح ابن عقيل ١١٨/١ ومنحة الجليل ١١٨/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٨٣/١
(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٤٨٣/١
(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٤٨٣/١
(٥) البيت منسوب إلي عنترة بن عروس مولي بني ثقيف، ونسبه آخرون إلي رؤبة بن العجاج، وقد رواه الجوهري، و(الحُلَيْس) تصغير (حِلْسُ) وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، (شهربة) هي المرأة الكبيرة الطاعنة في السن. منحة الجليل ١٨٢/١

فالشاهد فيه قوله: (لعَجُوزُ) حيث زيدت اللام في خبر المبتدأ، وهذا أحد تخريجات هذا البيت، ومنها: أن (عجوز) خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به، وأصل الكلام على هذا: أم الحليس لهي عجوز، فحذف المبتدأ فاتصلت اللام بالخبر، ومثل هذا البيت قول الشاعر: (١)

فَإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحارَبُ ۞ شَقِيٌّ ومَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ

فالشاهد في قوله: (من حاربته لمحاربُ، ومن سالمته لسعيدُ) فإن (مَنْ) اسم موصول مبتدأ في الموضعين، وقد دخلت اللام على خبره في كل منهما.

ومعلوم أن من الأسباب المانعة من تقديم الخبر على المبتدأ: أن يكون الخبر مسندًا لمبتدأ مقرون بلام الابتداء، لاستحقاقها الصدر نحو: لزيد قائِمُ، وأما قوله: (٢)

خَالِي لَأَنْتَ ومَنْ جَرِيرُ خَالُهُ ۞ يَنَلِ العَلاَء ويُكْرِمُ الأَخْوَالَا

فخرج على زيادة اللام، أو حذف مبتدأ، أي: لَهُوَ أنت(٣)

جر (حتى) للضمير

تجر (حتى) الاسم الظاهر، وتجر الضمير، فإذا جرت الاسم الظاهر فلا تجر إلا ما كان آخرًا أو متصلًا بالآخر، كما في قوله تعالي: (سلام

(١) هذا البيت لأبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح الرسول (ص) وقد امتن عليه يوم بدر وهو في منحة الجليل ١٨٣/١

(٢) البيت مجهول القائل، وهو من الكامل، والشاهد فيه (خالي لأنت) حيث قدم الخبر وهو (خالي) على المبتدأ وهو (أنت) مع أن المبتدأ مقرون بلام الابتداء التي لها صدر الكلام، فلا يجوز: زيد لقائم والبيت يحتمل أمرين (١) أن يكون أراد: (الخالي أنت) فأخر اللام إلي الخبر ضرورة (٢) أن يكون أراد: (لأنت خالي) فقدم الخبر على المبتدأ ضرورة. توضيح المقاصد ٤٨٣/١ وابن عقيل ١٢٦/١ والأشموني ١٠٠/١

(٣) توضيح المقاصد ٤٨٣/١

هي حتى مطلع الفجر) [١] ولا تجر غيرهما، فلا تقول: سرت البارحة حتى نصف الليل[٢]

وإذا جرت (حتى) الضمير كان ذلك شاذًا لا يقاس عليه، ومن ذلك قول الشاعر: [٣]

فَلاَ واللهِ لا يَلْفَى أناسُ ∴ فتًى حتَّاك يا ابنَ أَبِي زِيَادِ

ولا يقاس على ذلك خلافًا لبعضهم[٤] والشاهد في قوله: (حَتَّاكَ) حيث دخلت (حتَّى) الجارة على الضمير، وهذا شاذ لا يقاس عليه غيره، وذلك لأن مقياس النحويين يتناقض مع هذا المسموع عن العرب، فقياس النحاة يقتضي أن (حتَّى) لا تجر إلا الأسماء الظاهرة ويشترط كذلك أن يكون هذا الظاهر آخرًا أو متصلاً بالآخر، ومن هنا لا يجوز أن تكون (حتَّى) جارة للضمير، فإن جاء عن العرب أنها جرت الضمير كان ذلك شاذًا خارجًا عن القياس – كما في البيت السابق –

جر (رُبَّ) لضمير الغيبة

لا تجر (رُبَّ) إلا نكرة نحو: رُبَّ رجل عالمٍ لقيت، وقد شذ جرها لضمير الغيبة كقول الشاعر: [٥]

وَاهٍ رَأَبْتُ وشيكًا صَدْعَ أَعْظُمِهِ ∴ ورُبَّهُ عَطِبًا أنقذْتُ من عَطَبِهِ

(١) سورة القدر آية (٤)
(٢) شرح ابن عقيل ٣٤٥/١
(٣) البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، وقوله: (لا يلفى) مضارع ألفي بمعنى وجد، ويروي (لا يلقي) بالقاف مضارع (لقي) (حتَّاك) حكي أن أبا حيان استشكل هذه العبارة فقال: وانتهاء الغاية في (حتاك) لا أفهمه، ولا أدري ما عنى بحتَّاك، فلعل هذا البيت مصنوع، والمعنى: إن الناس لا يجدون فتي يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى، وبهذا المعنى يندفع كلام أبي حيان. منحة الجليل ٣٤٢/١
(٤) شرح ابن عقيل ٣٤٢/١
(٥) هذا البيت أنشده ثعلب، ولم يعزه إلي قائل معين، وهو في اللسان (رُبَّ) مع تغيير طفيف: (كائِنْ رأبتُ وهايا صَدْعِ أعظمَه) وقوله: (رأبت) أي أصلحت، (وشيكا) أي سريعًا، (عَطِبًا) أي هالكًا، والمعنى: رُبَّ شخص ضعيف أشرف على الهلاك والسقوط فجبرتَ كسره، ورشت جناحه، منحة الجليل ٣٤٢/١.

فالشاهد في قوله: (ورُبَّهُ) حيث جرت (رُبَّ) ضمير الغائب، وهذا شاذ لأنها لا تجر إلا النكرات من الأسماء الظاهرة.

وقد اختلف النحاة في هذا الضمير الذي تدخل عليه (رُبَّ) أمعرفة هو أم نكرة؟ فذهب الجمهور إلى أنه معرفة على أصله، وذهب ابن عصفور والزمخشري إلي أنه نكرة؛ لأنه واقع موقع اسم واجب التنكير؛ لأن (رُبَّ) لا تجر غير النكرة، ولأن مرجعه هو التمييز واجب التنكير[١] فـ (رُبَّ) لا تجر إلاَّ النكرات من الأسماء الظاهرة – كما ذكر النحاة – أما جرها للضمير – كما جاء في البيت السابق – فهو شاذ خارج عن القياس، ثم إنها في حالة جرها للضمير يكون الضمير معرفة – كما ذهب الجمهور – لأن الضمير أعرف المعارف، وإن كان ابن عصفور والزمخشري قد اختار أنه نكرة، لأن تمييز هذا الضمير لابد وأن يكون نكرة.

الجمع بين الميم وحرف النداء

الأكثر في نداء اسم الله تعالي: (اللهمَّ) بميم مشددة معوضة من حرف النداء وشذ الجمع بين الميم وحرف النداء في قول الشاعر: [٢]

إني إذا ما حدث ألمَّا أقول: يا اللهُمَّ يا اللهُمَّا

فالشاهد فيه قوله: (يا اللهم) حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يؤتي بها للتعويض عن حرف النداء، وهذا شاذ؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض عنه[٣]

(١) منحة الجليل ٣٤٣/١
(٢) هذا البيت لأمية بن أبي الصلت، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي، والبيت في منحة الجليل ٤٦٥/١ وشرح ابن عقيل ٤٦٥/١ وتوضيح المقاصد ١٠٦٨/٢ والأشموني ٤٤٩/٢ وابن يعيش ١٦/٢ والإنصاف ٢١٢/١ والمقتضب ٢٤٢/٤ والخزانة ٣٥٨/١ والأمالي الشجرية ١٠٣/٢ والمتبع في شرح اللمع ٤٩٤/٢.
(٣) توضيح المقاصد ١٠٦٨/٢ ومنحة الجليل ٤٦٦/١

ومذهب الكوفيين: أن الميم في (اللهمَّ) بقية جملة محذوفة وهي (أمنا بخير) وليست عوضًا عن حرف النداء، فلذلك أجازوا الجمع بينهما في الاختيار[١] كذلك شذَّ حذف (أل) من (اللهمَّ) كقوله:[٢]

لاَهُمَّ إن كنتَ قبلت حِجَّتج ∴ فلا يزال شَاحِجُ يأتيك بِجٌّ

وهو في الشعر كثير[٣]

ولا يستعمل (اللهمَّ) إلا في النداء، وشذ استعماله في غير النداء، أنشد الفراء لبعض العرب[٤]

كحلفةٍ من أبيِ رَيَاحِ ∴ يسمعُها لا هم الكبارُ

وفيه شذوذان: أحدهما: استعماله في غير النداء، لأنه فاعل يسمعُها، والثاني: تخفيف ميمه.

وإذا قلت: (اللُهمَّ) ففي جواز وصفه خلاف، فقد منعه سيبويه والخليل، قال بعضهم: لأنه لما اتصلت به الميم صار بمنزلة صوت كقولك: يا هناه، وأجازه المبرد والزجاج[٥]

فالميم في (اللهُمَّ) عوض عن حرف النداء، وإذا كان الأمر كذلك فلا يجوز الجمع بينهما فلا يقال: (يا اللهُمَّ) حتى لا يجمع بين العوض والمعوض عنه فإذا ورد ذلك عن العرب كان شاذًا خارجاً عن القياس النحوي.

(١) توضيح المقاصد ١٠٦٩/٢
(٢) قائله رجل من اليمانيين، وهو من الرجز، وقد جاء البيت على لهجة قضاعة وهي قلب الياء المشددة جَيَمًا، والشاهد فيه (لاهم) حيث حذفت (أل) من (اللهم) شذوذًا والبيت في: توضيح المقاصد ١٠٦٩/٢ والأشموني ٤٤٩/٢ والهمع ١٥٥/١
(٣) توضيح المقاصد ١٠٦٩/٢
(٤) البيت مجهول القائل، وقيل: للأعشى، وهو من البسيط، توضيح المقاصد ١٠٧٠/٢ وهو الشاهد رقم ١٢٥ من خزانة الأدب
(٥) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٧٠/٢

ومن الشذوذ كذلك استعمال (اللهم) في غير النداء، إذ إنها لا تستعمل إلا في النداء، فإذا استعملت في غيره كان شاذًا، كذلك شذ استعمال (اللهم) من غير (أل) كما في البيت الذي جاء على لغة قضاعة.

مجيء التحذير للمتكلم والغائب

الشائع في التحذير أن يراد به المخاطب، وقد ورد للمتكلم كقول من قال: (إيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنبَ) [١] أي: إياي نحّ عن حذف الأرنب ونحّ حذف الأرنب عن حضرتي، فعلى هذا هو جملة واحدة، وقال الزجاج: إن ذلك جملتان، والتقدير: إياي وحذف الأرنب، وإياكم وحذف أحدكم الأرنب، فحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، وحذف من الثاني ما أثبت نظيره في الأول، وقال بعضهم: (إيَّايَ) ليس على معنى فعل أمر، بل على معنى: إيَّايَ باعد، فجعله خبرًا، وقد ورد للغائب في قولهم: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيَّا الشواب) وفي هذا المثل شذوذ من وجه آخر وهو إضافة (إيَّا) إلى الظاهر [٢]

وقد ورد التحذير بضميري المخاطب والغائب في قول الشاعر: [٣]

فَلَا تَصْحَبْ أَخَا الْجَهْلِ ٭ وَ إِيّاكَ وَ إِيَّاهُ

فحق التحذير أن يكون للمخاطب، فإذا جاء للمتكلم كان شاذًا، وأشذ منه مجيئُهُ للغائب فكل هذا شذوذ وخروج عن القياس.

(١) هذا الأثر عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – وهو بتمامه: (لتُذَكّ لكم الأُسُلُ والرماح، وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) و (يحذف) يعني يرمي بنحو حجر والأسل: كل ما دق من الحديد كالسيف والرماح جمع رمح وهو آلة من آلات الحرب معروفة، يأمرهم بأن يذبحوا بالأسل والرماح، وينهاهم أن يحذفوا الأرنب ونحوه بالحجر. منحة الجليل ٤٨٤/١

(٢) توضيح المقاصد والمسالك ١١٥٧/٢

(٣) منحة الجليل ٤٨٤/١

إضافة (حيث) إلي المفرد

من الظروف الملازمة للإضافة (حيث) وهي لا تضاف إلا إلي جملة سواء كانت اسمية أو فعلية، فمثال الاسمية: اجلسْ حيثُ زيدُ جالسُ، ومثال الفعلية: اجلسْ حيث جلسَ زيد، أو حيث يجلسُ زيدُ[١]

وشذّ إضافتها إلى المفرد كقول الشاعر: [٢]

أما ترَي حيثُ سُهَيْلٍ طالعًا ∴ نجمًا يُضيئُ كَالشِّهَابِ لاَمعَا

فالشاهد في قوله: (حيث سُهَيْلٍ) حيث أضاف (حيثُ) إلي اسم مفرد وهذا شاذ عند جمهرة النحاة، وإنما تضاف عندهم إلي الجملة، وقد أجاز الكسائي إضافتها إلي المفرد مستدلًا بهذا البيت[٣]

قال المرادي: ((وقد جاءت غير مضافة في قوله: [٤]

إذا رَيْدَةُ من حيثُ ما نفحتْ له ∴ أتاه بَريَّاها خليل يُواصِلُه

أما إضافتها إلي المفرد فهو ممنوع عند البصريين إلا في ضرورة، وهو عند الكسائي في قياس، وأما عدم إضافتها فهو أندر منه)) [٥]

فالقياس أن تضاف (حيث) إلي جملة اسمية أو فعلية، أما إضافتها إلي المفرد فهو شاذ خارج عن القياس.

---

(١) شرح ابن عقيل ٣٦٤/١ بتصرف

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، و(سهيل) نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضي القيظ أي الحر، و(الشهاب) شعلة النار. منحة الجليل ٣٦٤/١ وتوضيح المقاصد ٨٠٣/٢ وقال البغدادي: وهذا الشعر لم أعرف قائله الخزانة ٧٥١/٣ والدرر اللوامع ١٨٠/١ والخزانة ١٥٥/٣ والهمع ٢١٢/١ والمتبع في شرح اللمع ١٥٢/١

(٣) منحة الجليل ٣٦٤/١ وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٠٣/٢

(٤) البيت لأبي حية النميري من الطويل، والريدة: هي الريح اللينة الهبوب نفحت: أي هبت، برياها: يعني الرائحة، توضيح المقاصد ٨٠٤/٢ والهمع ٢١٢/١

(٥) توضيح المقاصد ٨٠٤/٢

حذف المتعجب منه

يجوز حذف المتعجب منه وهو المنصوب بعد (أَفْعَل) والمجرور بالباء بعد (أَفْعِل) إذا دَلَّ عليه دليل، فمثال الأول قول الشاعر: [١]

أَرَي أمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَد تَحدَّراَ ∴ بُكَاءً عَلي عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرا

فالشاهد في قوله: (وما كان أصبرا) حيث حذف المتعجب منه وهو الضمير المنصوب الذي وقع مفعولًا به لفعل التعجب، والتقدير: وما كان أصبرها ومثل هذا البيت قول الشاعر: [٢]

جَزَى اللَّهُ قومًا قَاتَلُوا في لِقَائِهم ∴ لَدَى الدُّرُوع قومًا ما أَعزَّ وأَكْرَمَا

فالشاهد في قوله: (ما أعز وأكرما) والتقدير: ما أعزهم وأكرمهم، فحذف المتعجب منه وهو الضمير المنصوب الواقع مفعولًا لفعل التعجب.

ومن ذلك قول علي – رضي الله عنه – : [٣]

جَزَى اللهُ عَنَّا والْجَزاءُ بِفَضْلِهِ ∴ رَبِيعةَ خيرًا ما أَعَفَّ وأَكْرَمَا

أي: ما أعفهم وأكرمهم، حدث فيه ما حدث في البيتين السابقين.

ومثال الثاني: قوله تعالي: (أَسْمِعْ بهم وأَبْصِر) [٤] فالتقدير – والله أعلم – (وأبصر بهم) فحذف (بهم) لدلالة ما قبله عليه[٥] وإنما حذف مع كونه فاعلًا؛ لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة خلافًا للفارسي، وذهب قوم إلي أنه لم يحذف، ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء، ورُدَّ بوجهين: أحدهما: لزوم إبرازه حينئذٍ في التثنية والجمع، والآخر: أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كـ (نا) من (أكرم بنا) قال في شرح الكافيه: ولا تحذف الباء بعد (أَفْعِل) إلا مع مجرورها، بشرط كون (أَفْعِل) مسبوقًا بآخر

(١) البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، وهو من شواهد ابن عقيل ٤١٠/١ ومنحة الجليل ٤١٠/١
(٢) نسب هذا البيت للإمام علي – كرم الله وجهه – وهو في منحة الجليل ٤١١/١
(٣) البيت لعلي بن أبي طالب – رضي الله عنه – يمدح ربيعة علي ما أبلت معه يوم صفين وهو من الطويل. الأشموني ٣٦٤/٢ وابن هشام ٦٩/٣ وتوضيح المقاصد ٨٨٩/٢
(٤) سورة مريم آية ٣٨
(٥) شرح ابن عقيل ٤١١/١

معه الفاعل المذكور كقوله تعالي: (أسمع بهم وأبصر) [١]، ومن ذلك أيضًا قول الشاعر: [٢]

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ المنيَّةَ يَلْقَهَا ∴ حَمِيدًا وإن يستغنِ يومًا فأجدرِ

أي: فأجدر به، فحذف المتعجب منه بعد (أفْعِل) وإن لم يكن معطوفًا على (أفْعِل) مثله، وهو شاذ أي حذفت الباء ومجرورها بعد (أفْعِل) مفردًا، أي لم يعطف على آخر قبله مثله.

صياغة (أَفْعل) التفضيل

يشترط في الفعل الذي يصاغ منه (أَفْعل) التفضيل: أن يكون ثلاثيًا، مبنيًا للمعلوم، ليس الوصف منه على (أَفْعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، فلا يصاغ من فعل غير ثلاثي مثل: انطلق، ولا من فعل مبني للمجهول مثل: ضُرِبَ، ولا من فعل الوصف منه على (أَفْعل) الذي مؤنثه (فعلاء) مثل: أحمر حمراء وقد شذّ منه قولهم: (هو أَخْصَرُ من كذا) فقد بنو أفعل التفضيل من (اخْتُصِر)، وفيه شذوذان: أحدهما: أنه مبني للمفعول، والآخر: أنه زائد على ثلاثة أحرف، وقالوا أيضًا: أسود من حلك الغراب وأبيض من اللبن، فبنوا أفعل التفضيل – شذوذًا – من فعل الوصف منه على (أَفْعل) [٣]

قال المرادي: ((واعلم أن ما شذ في التعجب لكونه من غير فعل، أو من فعل ولم يستوف الشروط جاز استعماله في التفضيل محكومًا بشذوذه، وكذلك ما شذ في التفضيل جاز استعماله في التعجب محكومًا بشذوذه أيضًا فتقول: ما ألصه وألصص به، وإن كان منه غير فعل كقولهم: هُوَ أَلَصُّ من شظاظ)) [٤]

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٨٨٩/٢

(٢) قائله عروة بن الورد المعروف بعروة الصعاليك، يصف صعلوكًا، وهو من الطويل والشاهد فيه قوله: (فأجدر) حيث حذف المتعجب منه وهو فاعل (أجدر) مع حرف الجر من غير أن تكون صيغة التعجب المحذوف معمولها معطوفة على أخرى مذكور معمولها المشابه للمحذوف. توضيح المقاصد ٨٨٩/٢ والأشموني ٣٦٥/٢ وابن هشام ٧٠/٣ وابن عقيل ١١٥/٢

(٣) شرح ابن عقيل ٤١١/١

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٩٣٣/٢ وشظاظ – بكسر الشين – اسم لص معروف بالذكاء في اللصوصية من بني ضبة، ويضرب به المثل في ذلك

جر الكاف لضمير الغيبة

شذَّ جر الكاف لضمير الغيبة كقوله: (١)

خَلِّى الذَّنَابَاتِ شَمَالاً كثبا ٭ وَأُمَّ أو عَالٍ كَهَا أوْ أَقْرَبَا

فالشاهد فيه قوله: (كها) حيث جرت الكاف ضمير الغيبة، وهو شاذ ونظيره قوله: (٢)

شَكَوْتُمْ إِلَيْنَا مَجَانِينَكُمْ ٭ ونَشْكُوا إِلَيْكُمْ مَجَانِينَنَا

فلولا المُعَافَاةُ كُنَّا كَهُمْ ٭ ولولا البلاء لكانوا كنا

فالشاهد في قوله: (كَهُمْ) حيث جرت الكاف ضمير الغيبة للجمع وهذا شاذّ ومثل هذا البيت قول الشاعر: (٣)

لاَ تَلُمْنِي فَإِنَّنِي كَكَ فِيهَا ٭ إِنَّنا فِي الْملاَمِ مُشْتركَانِ

فالشاهد قوله: (كَكَ) حيث جرت الكاف ضمير الخطاب وهذا شاذٌّ ومثل ذلك قول الشاعر: (٤)

ولا تريَ بَعْلاً ولا حَلائِلاَ ٭ كَهُ ولا كَهُنَّ إلا حَاظِلاَ

فالشاهد في قوله: (كَهُ – كَهُنَّ) حيث جُرَّ الضمير بالكاف في الموضعين وهذا شاذ، وهذا على الاتصال، أي على اعتبار كون الضمير متصلًا، ويحتمل أن يكون منفصلًا، لاحتمال أن يكون أصله: كَهُوَ وقد ندر دخول بعض الأحرف المخصوصة بالظاهر – غير الكاف – على الضمير، كما ندر دخول الكاف عليه كقول الشاعر: (٥)

فلا والله لا يلقي أناسُ ٭ فتي حتَّاك يا ابن أبي زياد

(١) البيت للعجاج يصف حمار وحش وأتنه، وقد أراد الحمار ورود الماء معهن فرأي الصياد فهرب بهنَّ، وقوله: (الذنابات) جمع ذنابة بالكسر وهي آخر الوادي الذي ينتهي إليه الماء (كثبًا) قريبًا (أم أو عال) هي هضبة في ديار بني تميم. منحة الجليل ٣٤٣/١ وتوضيح المقاصد ٧٤٤/٢

(٢) البيت لأبي محمد اليزيدي اللغوي معلم المأمون بن الرشيد، وهو في منحة الجليل ٣٤٣/١

(٣) البيت في منحة الجليل ٣٤٣/١ غير منسوب إلي قائل معين

(٤) البيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يصف حمارًا وأتنَه، والبيت في: شرح ابن عقيل ٣٤٣/١ ومنحة الجليل ٣٤٣/١ والأشموني ٢٨٦/٢ وابن هشام ١٥٢/٢ وتوضيح المقاصد ٧٤٧/٢

(٥) البيت لم يعرف قائله، وهو من الوافر. ابن عقيل ٨/١ والأشموني ٢٨٦/٢ وتوضيح المقاصد ٧٤٨/٢

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

والشاهد في (حتَّاك) حيث دخلت (حتَّى) الجارة على الضمير وهو نادر[١]

وقد دخلت الكاف أيضًا على ضميري الرفع والنصب المنفصلين كقولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، والنصب كقوله: [٢]

فَأَجْمِلْ وَأَحْسِنْ في أَسِيرِكِ إنه ٭ ضَعِيفُ ولم يَأْسِرْ كإياك آسِرُ

وجعله في التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغائب المتصل، قيل: وفيه نظر[٣] ومن دخول الكاف على الضمير قول الشنفري: [٤]

لَئِنْ كَانَ من جِنَّ لأبْرَحُ طارقًا ٭ وإن يك إنسًا مَا كَهَا الإنْسُ تَّفْعَلُ

إضافة (لَبّيْكَ) إلي ضمير الغيبة

(لَبَّيْكَ) من الألفاظ التي تلزم إضافتها إلي المضمر، فتقول: (لبَّيْكَ) أي: إقامة على إجابتك بعد إقامة، وقد شذَّ إضافة (لبَّيْ) إلي ضمير الغيبة، ومنه قول الشاعر: [٥]

إنَّكَ لو دعوتني ودوني ٭ زوراء ذات مُتْرَعٍ بَيُونِ

فالشاهد في قوله: (لبَّيْه) حيث أضاف (لبّيْ) إلي ضمير الغائب، وهذا شاذٌّ[٦]، وشَذَ إضافة (لَبَّىْ) إلي الاسم الظاهر، أنشد سيبويه[٧]

دَعَوْتُ لما نابني مِسْوَرَا ٭ فَلَبَّى فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ

(١) توضيح المقاصد ٧٤٨/٢
(٢) البيت مجهول القائل، وهو الشاهد رقم ٨٣٤ في الخزانة، وتوضيح المقاصد ٧٤٦/٢
(٣) توضيح المقاصد ٧٤٦/٢
(٤) البيت قاله الشنفري من الطويل، وهو في الهمع ٣٠/٢ وتوضيح المقاصد ٧٤٧/٢
(٥) هذه الأبيات من الشواهد التي لا يعلم قائلها، وهي من الرجز، وقوله: (زوراء) هي الأرض البعيدة الأطراف (مترع) ممتد (بيون) البئر البعيدة القعر وقيل: هي الواسعة الحالين، وقيل: التي لا يصيبها رشاؤها، وقيل: الواسعة الرأس الضيقة الأسفل، والبيت في ابن عقيل ٣٦٢/١ والأشموني ٣١٣/٢ وابن هشام ١٩٠/٢ والهمع ١٩٠/١ والمغني ١٤٣/٢ وتوضيح المقاصد ٨٠٢/٢.
(٦) منحة الجليل ٣٦٢/١
(٧) الكتاب ١٧٦/١ وهو من شواهد سيبويه التي لا يعلم قائلها، وقوله (نابني) أي نزل بي من ملمات الدهر (مِسْوَرَا) اسم رجل (لَبَّى) أجاب دعائي وأغاثني

فالشاهد في قوله: (فَلَبَّى يّدّىْ مِسْوَرِ) حيث أضاف (لبَّى) إلي اسم ظاهر وهو قوله: (يّدَيْ) وهذا شاذ، وفيه دليل على أن (لَّبيْك) مثنى كما ذهب إليه سيبويه، وأنه منصوب على المصدرية بفعل محذوف، وأن تثنيته المقصود بها التكثير، فهو ملحق بالمثني وذهب يونس بن حبيب: إلي أنه ليس بمثني، وأن أصله: (لَبَّى) وأنه مقصور قلبت ألفه ياءً مع الضمير، كما قلبت ألف (لَدَى ، وعَلَى) مع الضمير في (لَدَيْه و عَلَيْه) [١]

ورَدَّ عليه سيبويه: بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياءً، كما لا تنقلب ألف (لّدَي وعَلَى) فكما تقول: لَدَى زيدٍ، وعلي زيدٍ، كذلك كان ينبغي أن يقال: لبَّى زيدٍ، لكنهم لما أضافوه إلي الظاهر قلبوا الألف ياءً فقالوا: (فَلبَّىْ يّدَىْ مِسْوَرِ) فَدَلَّ ذلك على أنه مثني وليس بمقصور كما زعم يونس[٢]

(١) شرح ابن عقيل ٣٦٣/١ وتوضيح المقاصد ٨٠١/٢، ٨٠٢
(٢) شرح ابن عقيل ٣٦٣/١

الخاتمـــــة

أهم نتائج البحث

وبعد هذه الدراسة المتواضعة حول الشاذ في القياس القليل في الاستعمال اتضحت لنا عدة مفاهيم:

أولاً: أن الشاذ في القياس هو ما خرج عن الكثير الغالب الموافق للقياس.

ثانيًا: قد يكون الكثير الغالب على ألسنة العرب غير موافق للقياس.

ثالثًـــا: أن نحاة البصرة وبخاصة سيبويه والمبرد قد استعملا مصطلحات متعددة للدلالة على الشاذ منها: الشاذ والقليل والنادر والضعيف والخطأ والقبيح وكلها تدور حول معنى الشذوذ.

رابعًـا: أن العرب قد استعملوا هذه الألفاظ القليلة الضعيفة النادرة القبيحة ولكن بقلة.

خامسًا: تقاربت المصطلحات الدالة على الشذوذ عند سيبويه والمبرد وهذا يدل على عدم اختلاف المنهج.

سادسًا: وجدنا الشاذ في القياس القليل في الاستعمال في كثير من أبواب النحو العربي.

سابعًا: اختلف المبرد مع سيبويه في بعض المسائل النحوية وكان لكل وجهته ودليله.

ثامنًـا: وجدنا كثيرًا من المسائل الشاذة في غير الكتاب والمقتضب فأتينا بها وعالجناها ضمن مسائل هذا البحث تتمه للموضوع.

تاسعًا: كان لبعض المحدثين آراء واختيارات واعتراضات على آراء القدماء فدرسناها ولكن المقامات محفوظة فمن شافه العرب وأخذ منهم اللغة ليس كمن نقل عن غيره.

عاشرًا: درسنا قدرًا لا بأس به من مسائل هذا البحث مما يتناسب مع طبيعة البحث وحجمه.

حادي عشر: عرفنا معنى الشاذ عند اللغويين من خلال أهم المعاجم اللغوية كلسان العرب وتاج العروس والمعجم الوجيز والوسيط ومختار الصحاح وغيرها.

ثاني عشر: تعلمنا أن الشاذ في اصطلاح النحاة له أقسام فأتينا بها ودرسناها لتتم الفائدة.

ثالث عشر: عرفنا أن القياس هو ميزان العربية فما جاء موافقًا له من لسان العرب كان في أعلي درجات الصحة والتوثيق وهو المرضى عند النحاة.

رابع عشر: عرفنا الفرق بين الضرورة والشذوذ فالضرورة ما وقع في الشعر مخالفًا للقياس، والشاذ ما وقع في النثر خلاف القياس.

خامس عشر: على الرغم من أن الشاذ هو الخارج عن القياس إلا أنه له فوائد وقد عرفناها ودرسناها.

سادس عشر: قلمًا تجد بابًا من أبواب النحو قد خلا من الشاذ أو القليل أو القبيح أو النادر.

فهرس المراجع

١- القرآن الكريم
٢- إصلاح الخلل الوقع في الجمل – لابن السيد البطليوسي ت/ د/ حمزة عبد الله النشرتي ط الأولي ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
* الأشباه والنظائر للسيوطي ت/ محمد علي النجار ط مؤسسة الرسالة.
٣- الأصول لابن السراج ت/ عبد الحسين الفتلي – ط مؤسسة الرسالة.
٤- الأمالي الشجرية ت/ محمود الطناحي – مكتبة الخانجي القاهرة.
٥- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ط دار الفكر ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
٦- تاج العروس للزبيدي ط المطبعة الأميرية ١٣٠٧هـ و ط الكويت.
٧- التبصرة والتذكرة للصميري ت د/ أحمد مصطفي ط دار الفكر دمشق ١٩٨٢م
٨- تهذيب اللغة للأزهري ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم.
٩- توضيح المقاصد والمسالك ت/ عبد الرحمن علي سليمان ط دار الفكر العربي الطبعة الأولي ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
التوطئة لأبي علي الشلوبين ت د/ يوسف أحمد المطوع ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
١٠- خزانة الأدب للبغدادي ت عبد السلام هارون ط دار الكتب العلمية بيروت وط أخري مكتبة الخانجي وط أخري دار الكتاب العربي ١٩٦٧م وط المطبعة السلفية ١٣٤٧هـ.
١١- ديوان أبي الأسود الدؤلي ت الشيخ محمد آل ياسين ط بغداد ١٩٦٤م.
١٢- ديوان الفرزدق ط دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٨٤م.
١٣- دراسات في العربية. الشيخ محمد الخضر حسين.
١٤- الدرر اللوامع للشنقيطي ط مطبعة كردستان.

١٥- ارتشاف الضرب من لسان العرب ت د/ رجب عثمان محمد د/ رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي بالقاهرة ط الأولي ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
١٦- الرد على النحاة. ابن مضاء القرطبي. ت د/ شوقي ضيف ط ١٩٤٧م.
١٧- سر صناعة الإعراب. ابن جنى ط عيسي البابي الحلبي.
١٨- شرح ابن عقيل ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد ط بيروت.
١٩- شرح الأشموني ط الحلبي وط أخرى ت/ محمد محي الدين عبد الحميد ط الأولي دار الكتاب العربي بيروت.
٢٠- شرح التصريح على التوضيح الشيخ خالد الأزهري ط الحلبي مصر.
٢١- شرح الكافية الشافية لابن مالك ت د/ عبد المنعم هريدي.
٢٢- شرح شواهد المغني للسيوطي ط مكتبة الحياة بيروت.
٢٣- شرح الكافية للرضى. ت/ يوسف حسن عمر وط أخرى ط بيروت.
٢٤- شرح المفصل لابن يعيش ط بيروت وط أخرى المطبعة الأميرية.
٢٥- ضحى الإسلام أ/ أحمد أمين الطبعة العاشرة دار الكتاب العربي.
٢٦- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي ت/ محمود شكري المطبعة السلفية الطبعة الرابعة.
٢٧- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي د/ فتحي عبد الفتاح الدجني نشر وكالة المطبوعات – الكويت ط الأولي ١٩٧٤م.
٢٨- العقد الفريد. محمد بن عبد ربه. الناشر: لجنة التأليف والنشر ١٩٥٦م.
٢٩- القاموس المحيط للفيروز أبادي . مطبعة مصطفي محمد.
٣٠- الكامل للمبرد ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم. نهضة مصر ١٩٥٦.
٣١- الكتاب لسيبويه ط بولاق وط أخرى ت/ عبد السلام هارون. دار القلم ١٩٦٦ وط أخرى بيروت ١٩٦٧م.
٣٢- كتاب النوادر لأبي زيد الأنصاري ط/ دار الكتاب العربي – بيروت.

٣٣- لسان العرب. ابن منظور ط/ دار صادر بيروت ١٩٥٥ وط أخرى دار المعارف.
٣٤- اللباب في علل البناء والإعراب. أبو البقاء العكبري ت/ عبد الإله نبهان ط بيروت.
٣٥- المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري ت/ عبد الحميد الزوي. منشورات جامعة قاريونس بنغازي ليبيا.
٣٦- مجمع الأمثال للميداني ط مكتبة الحياة بيروت ١٩٦١م
٣٧- محاضرات الأخطاء اللغوية الشائعة. محمد علي النجار. القاهرة – ١٩٥٥م.
٣٨- مختار الصصحاح لأبي بكر الرازي ط الحلبي.
٣٩- المزهر في علوم اللغة للسيوطي ط الحلبي مصر الطبعة الثانية.
٤٠- المسائل البغداديات. أبو علي الفارسي ت/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي ط مطبعة العاني بغداد.
٤١- المساعد على تسهيل الفوائد. ابن عقيل ت د/ محمد كامل بركات – جامعة الملك عبد العزيز ط دار الفكر دمشق ١٩٨٢.
٤٢- المصباح المنير. أحمد الفيومي ط الحلبي مصر الطبعة الأولي.
٤٣- مغنى للبيت عن كتب الأعاريب ت/ محمد محي الدين عبد الحميد وط أخرى نحاشية الأمير ط الحلبي.
٤٤- المقتضب. أبو العباس المبرد ط المجلس الأعلي للشئون الإسلامية ت د/ محمد عبد الخالق عظيمة.
٤٥- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل. محمد محي الدين عبد الحميد ط بيروت.
٤٦- همع الهوامع للسيوطي. ط دار الكتب العلمية بيروت و ط أخرى دار المعرفة بيروت.

عاشراً :
القانون